



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: مالية نقود و تأمينات

عنوان المذكرة

السوق التمويلية و أثرها في تفعيل التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الفلاحيّة و التنمية الريفية

BADR

تحت إشراف الأستاذة:

مقيّدش فاطمة الزهراء

مقدمة من إعداد الطالبة:

بوخرصة سهام

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مقداد نادية	أستاذة مساعدة صنف أ	جامعة مستغانم
مقررا	مقيّدش فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة صنف ب	جامعة مستغانم
مناقشا	جوزي امال	أستاذة مساعدة مؤقتة	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

المصادر والمراجع

الكتب:

- أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود الأسواق المالية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مكتبة الاشعار الفنية، مطابع المعمورة بحري، 2001.
- اسماعيل أحمد الشناوي، د. عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، الاسكندرية
- اسماعيل محمـح بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات) دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2002، الأردن عمان.
- أيوب الشنوعي، دراسات اقتصادية معاصرة، دار البيان للطباعة و النشر، الأردن، 1997.
- تامر الطبراني، العصر في البلدان المتخلفة، دار الملك للنشر.
- جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفراء للنشر و التوزيع، 2002، عمان.
- حبيب ابراهيم فايز، التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات الرياض 1985.
- حسن أحمد محي الدين أحمد، عمل شركات الاستثمار في السوق العالمية، الطبعة الأولى، الدار السعودية، جدة، 1993
- حسني علي خيدوش و آخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار وهران للنشر ، 1998.
- خليل الهني، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية و الأسواق المالية، المؤسسة المدنية للكتابة، 2000، طرابلس- لبنان.
- د. أحمد فريد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000.
- د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ببيروت 1998.
- د. محمد يونس، د. عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، اسكندرية.
- رسمية قرياقص، اسواق المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1999.
- رضوان سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996.
- زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل، الأردن 2002.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتب، العراق، 1988.
- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس القاهرة، 1998.

- شمعون شمعون، البورصة، دار أطلس للنشر، الجزائر، 1993.
- صلاح جودة، بورصة الأوراق المالية، مكتبة مديولي، القاهرة، 2000.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطبع و النشر، مصر 1998.
- عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- عبد الرحيم بوادقي، التنمية الاقتصادية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1997.
- عبد الغفار عبد السلام و آخرون، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة و النشر الأردن، 2001.
- عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار القومية القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- محمد صالح الحناوي و آخرون، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002.
- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- محمد عبد الفتاح الصرقي، ادارة البنوك، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2006.
- محمد عبده، محمد مصطفى، تقييم الشركات و الأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، اسكندرية.
- محمد مطر، ادارة الاستثمارات، الاطار النظري و التطبيقات العملية، المكتبة الوطنية، عمان 1993.
- محمد يوسف كمال، المصرفية الاسلامية الأزمة والمخرج، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، المنصورة، 1996.
- منير هندي و آخرون، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة و مطبعة الأشعاع، الاسكندرية.

مذكرات ورسائل التخرج:

- أسماء هنوس، فعالية الأسواق المالية و البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2015
- بوثلجة عائشة، سي قدور نوال، بنوك و تأمينات، مذكرة تخرج لنيل الشهادة ليسانس، 2011-2012.
- مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

الملاحق

PROCES VERBAL DU COMITE DE CRDIT

N°: /..... DU:

POSITIONS DES COMPTES AU :

COMITE :*Agence*

EMPRUNTEUR :..... COTE DE RISQUE: /

ACTIVITE /

A.L.E : SIDI LAKHDAR << 867 >> N ° COMPTE : 867

- Cpte Courant : +DA.

- CpteDA

- Cpte.....DA

- Cpte.....DA

- Groupe d' affaire :

Sté 1

Sté 2

Sté 3

AUTORISATION PRECEDENTE

EN COURS DES CREDIT

AUTORISATION SOLICITEE

TYPE DE
CREDIT

MONTANT

ECHEANCE

TYPE DE
CREDIT

MONTANT

TYPE DE
CREDIT

MONTANT

ECHEANCE

GARANTIES DETENUES EN PORTEFEILLE :

GARANTIES PROPOSEES : /

GARANTIES EXIGEES :

- Signature de la convention de prêt et son enregistrement.
- Signature des billets a ordre .
- Signature lettre d'engagement (Annexe 7) .
- Signature tableau d'amortissement .
-
-
-

DECISION AVIS DU COMPTE DE CREDIT

.....

.....

.....

.....

B.A.D.R /BANQUE

G.R.E DE MOSTAGANEM « 027 »

A.L.E DE SIDI LAKHDER « 867 »

NOTE DE PRESENTATION DE DOSSIES DE CREDIT AU COMITE DE CREDIT ET DE TRESORERIE

- **NOM OU RAISON SOCIAL**
- **ADRESSE FISCALE:**
- **ADRESSE DU COURIER : N° DE COMPTE COURANT : DATE D'OUVERTURE :**
- **DATE DE CREATION DE L'ACTIVITE :/.....DATE D'ENTREE EN RELATION :**
- **NOM DU GERANT POUR LES PERSONNES MORALES :...../.....NBR D'ASSOCIES :.../....**
- **TYPE DE L'ACTIVITE : Agricole- TYPE D'EXPLOITATION OU DE L'ENTREPRISE : Agricole**
- **N° DU REG DE COM OU CARTE D'AGRIC : DATE DE DELIVRANCE :**
- **FORME JURIDIQUE DE L'EXPLOITATION OU DE L'ENTREPRISE :**
- **DOMICILIATION BANCAIRE PRESEDANTE :...../.....**
- **CHIFFRE D'AFFAIRE DE L'EXPLOITATION DA : /**
- **CAPITAL SOCIAL POUR LES ENTREPRISE DA :...../.....**
- **MOUVMENTS CONFIES à LA BANQUE DES 12 DERNIERS MNIS DA : /**
- **SUPERFICIE DE L'EXPLOITATION POUR L'AGRICULTURE SUR ACTE : S.A.U :**
- **COUTE TOTAL DU PROJET DA**
- **APOPORT DU PROMOTEUR EN NUMERAIRE DA :...../.....**
- **APPORT DU PROMOTEUR EN NATURE (ESTIMATION PAR EXPERT) DA :...../.....**
- **AIDE BDE L'ETAT S'IL A LIEU DA :...../.....**
- **CREDIT BANCAIRE SOLLICITE :**
- **TYPE DE PRET SOLLICITE : CREDIT**
- **DATE DE DEPOT DU DOSSIER DE CREDIT :**

ELEMENT DE BASE U DOSIER AYANT SERVI A L'ETUDE

- DEMANDE DE PRET MANUSCITE DATTE DU :25/12/2016
- JUSTIFICATION DE LA PROPRIETE :
- REGISTRE DE COMMERCE OU CARTE D'AGRICULT DATE : N :
- ATTESTATION FISCALE DATTE DU : PARAFISCALE DATEE DU : /
- ATTESTATION FISCALE DATTE DU :
- DOSSIER TECHNICO ECONOMIQUE :...../.....
- BILANTS ET COMPTES DE RESULTAT REELS EXERCICE :...../.....
- PLAN DE FINANCEMENT ET BUDGET DE TRESORIRIE :
- ATTESTATION D'ELIGIBILITE POUR LES DISPOSITIFS AIDES DATTE DU :...../.....
- RAPPORT DE VISITE ST 122 :.....
- ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT POUR LE SECTEUR AGRICOLE DATEE DU :
- AUTRES DOCUMENTS :

<u>ENGAGEMENTS</u>		
<u>- NATURE DES CREDIT OU TYPE DES CREDITS</u>	<u>-MONTANTS ACCRDES</u>	<u>-ECHEANCE</u>

- POSITION DES COMPTS

- SERIE DES COMPTES

- POSITION DES COMPTES

- DATE DE POSITION

GARANTIES

○ *DETENUES :*

○ NATURE DES GARANTIES :

- VALEUR :

○ A PRENDRE :

○ NATURES DES GARANTIES :

- VALEUR

EXPOSE DU CHARGE D'ETUD

الفصل الثاني

استراتيجيات التنمية
الاقتصادية، ومدى مساهمة
الأسواق المالية لها

مقدمة:

برز مصطلح التنمية بمفهوم واسع، من بين أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، ليشمل هذا المفهوم الشاسع موضوعنا التنمية الاقتصادية، و ما مدى مساهمة الأسواق المالية لها، التنمية الاقتصادية احتلت مركزا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية الى وقتنا الحاضر، فإن سائر دول العالم اليوم، خاصة منها البلدان النامية، أخذت تتطلع و تسعى الى تنمية اقتصادياتها، مباشرة في ذلك العديد من الاستراتيجيات التنموية للخروج من قوقعة الفقر والتخلف.

أما الأسواق المالية فتعتبر ذات أهمية بالغة لا سيما دورها الفعال في تفعيل التنمية في الدول النامية (الجزائر)، ولا شك أن الأسواق المالية المنظمة (البنوك و البورصة) تمثل الشكل الأمثل لذلك، و باعتبار هذين الأخيرين المركز الاقتصادي الحساس في الدول المتقدمة، راحت الدول النامية تحذو حذوها و تركز جهودها في هذا الميدان من أجل تفعيل عملية التنمية و من اجل معرفة ذلك كان لا بد من معرفة الدور و مدى مساهمة الأسواق المالية في عملية التنمية و بالخصوص البورصة.

ولهذا الغرض سنتطرق الى ثلاث مباحث:

- المبحث الاول: استراتيجية التنمية في ظل الظروف و التطورات في العالم النامي.
- المبحث الثاني: البنوك و مدى مساهمتها في تطوير التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: دور البورصة في تفعيل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: استراتيجية التنمية في ظل الظروف والتطورات في العالم النامي.

لا شك ان الكثير من الدول و بصفة خاصة الدول الآخذة في النمو (الجزائر)، تعاني من حدة المشكلة الاقتصادية، و هذا ما يدفعنا للنظر في سياستها الاقتصادية بصفة عامة، و هذا من خلال استراتيجيات التنمية التي سنتطرق لها من الاستراتيجية التنموية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التنمية الاقتصادية.

هي تلك المحاولات التي تتبناها الدولة من خلال التغييرات و الاصطلاحات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي للبلد، و هذا في فترة زمنية معينة، قد تكون طويلة الأجل، تعتمد من خلالها الدولة التحسين الدائم و المستمر للقطاعات الاقتصادية، و الهدف من ذلك النهوض بالاقتصاد القومي، و تعظيم موارده المالية، و كذا الرفع من متوسط دخل الفرد في المجتمع، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية للبلد.¹

أما تعريف مئير (MEIR): يرى أن السياسة التنموية الاقتصادية عبارة عن عملية تفاعلية يزداد من خلالها الخل القومي الحقيقي للدولة، و كذلك دخل الفرد في فترة زمنية معينة.²

و يرى أحد الكتاب: أنها مجموعة من المحاولات التي تهدف الى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، بما يترتب عنه تحسين الوضع النسبي لرأس المال، و في الوقت نفسه يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاءة.³

¹ عبد الرحيم بواقعي، التنمية الاقتصادية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1997، ص 77.

² محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 224.

³ نفس المرجع، ص 247.

المطلب الثاني: عرض استراتيجية التنمية الاقتصادية.

من خلال تعريفنا لسياسة التنمية الاقتصادية و التي تفسر المفهوم الذي يتعلق بالاستراتيجية التنموية، نرى أن استراتيجية التنمية الاقتصادية تعرض لعدة أساليب منها: الاستراتيجية النقدية، و استراتيجيات الاقتصاد المفتوح و كذا التصنيع و الزراعة.

الفرع الأول: الاستراتيجية النقدية للتنمية الاقتصادية.

تعتبر السياسة النقدية جزء لا يستهان به من السياسة الاقتصادية، و ذلك لتأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، و يمكن أن تكون أهداف قصيرة أو طويلة الأجل، فنسبة للأهداف قصيرة الأجل فغن الأمر يتعلق بتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي و الذي يمكن تلخيصه في تغيير (المربع السحري) "le carré magique" و هذا المربع هو العمالة الكاملة في استقرار في الأسعار و توازن في ميزان المدفوعات، التوسع الاقتصادي، أما بالنسبة للأجل الطويل فإن الأهداف النهائية تتعلق بتوجيه مسار خطة التنمية الاقتصادية و الاسراع بمعدلات النمو بالنسبة للقطاعات الانتاجية، الصناعية و الزراعية، و زيادات الدخل القومي، و لمتوسط الفرد منه و لتحقيق الأهداف النهائية يجب الاستعانة بجل إجراءات النقدية و المتمثلة في سعر الفائدة و كمية النقود، و من أبرز النظريات النقدية التي ساهمت في إطار هذا الباب النظرية المعاصرة لكمية النقود "Les monétaristes"¹

¹ د. أحمد فريد مصطفى، د. سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000، ص

الفرع الثاني: استراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح.

رغم كون هذه الاستراتيجية تتلقى في كثير من النقاط الأساسية مع تلك التي درسناها سابقا "النقدية"، كاعتماد على آليات السوق لتوزيع الموارد، تركيزها على دور القطاع الخاص، إلا أن ما يميزها هو أنها تولي اهتماما خاص للسياسات المؤثرة مباشرة على قطاع التجارة الخارجية (سياسات معدل الصرف القوانين الجمركية، السياسات المنظمة للاستثمار الخارجي، السياسات الرامية على الاستغلال المحلي للفوائد والأرباح...).

(1) أثر التصدير على النمو: يجب التفريق بين العبارات: اقتصاد مفتوح، استراتيجية تنموية تهدف إلى ترقية الصادرات أي النمو المرتكز على التصدير.

إن الجانب التجاري لاقتصاد مفتوح مرجعه الأصلي لسياسة الاستراتيجية التنموية للبلد لا لتشكيلة الطلب. و في هذا المقام، يمكننا أن نحمل آثار التصدير على النمو في النقاط التالية:¹

✓ مبدأ ثبات الموارد و تغيير أسعار عوامل الإنتاج يحقق مكاسب فعلية و هذا بنية ريكاردو في نظرية التجارة الخارجية.

✓ ارتفاع مستوى الدخل سببه لا محالة زيادة في الاستثمار مما يزيد من معدل نمو الإنتاج ما دام الاقتصاد محافظ على مردودية رأس المال دون نقصان.

(2) نمو وفتح:

¹ مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 186.

الاقتصاد المفتوح يقتضي بالضرورة الحركة الحرة لعوامل الانتاج مما يسمح بالاستثمار الخارجي المباشر دونن تحفظات، و يسهل الحصول على القروض التجارية من البنوك الدولية مما له أثر بارز على النمو، و يسمح كذلك بانتقال المعارف و التكنولوجيا و الخبرات التسييرية مما يساهم في زيادة الانتاجية لعناصر الانتاج في العالم الثالث و المساهمة في رفع مستويات الانتاج.

إن بنية الاستهلاك في اقتصاد تعلق تطابق بالضرورة، و لكن في ظل الاقتصاد المفتوح فإن تشكيلة الانتاج يمكنها أن تكون مختلفة جدا عن الطلب النهائي و الوسيط، هذه الوضعية تمكن من الاستفادة من صنفين من الامتيازات التي تضمنها التجارة الدولية.

الأول: ستكون هناك مكاسب للمستهلك ناتجة عن الامكانيات التي لديه للحصول على السلع و الخدمات بمستويات مختلفة من الأسعار.

الثاني: ستمكن كذاك المنتج من تحقيق مكاسب ناتجة عن امكانية التخلص من انتاج سلع و خدمات سيستفيد في الأخير من فروق التكاليف النسبية.

الفرع الثالث: استراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع.

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، و يعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي الى رفع مستوى و حجم قوة الانتاج المستخدمة، كذلك فإن تطور و تقدم قوى الانتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد و أن يصاحبها تغيير في علاقات الانتاج السائدة في ورشة الحرفي أو صناعة صغيرة تختلف عن العلاقة الانتاجية في مصنع كبير يستخدم الآلات و المعدات الحديثة، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على رفع عجالات النمو الى الأمام.

و تقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية و بالتالي زيادة و تعدد الوحدات الانتاجية.¹

و لقد برزت عدة إسهامات و نظريات، تقتصر هنا على استراتيجيتين هما استراتيجية النمو غير المتوازن و المتوازن، و هما تقترحان أنسب الطرق للشروع و الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية و السير فيها بنجاح.

أ- النمو المتوازن:

ارتبطت "استراتيجية النمو المتوازن" باسم الاقتصادي "وارجنر نيركس" "Ranger Nureks" الذي تبنى الأفكار الأساسية التي عرضها "روزشتين رودان" في استراتيجية الدفعة القوية التي تدعو الدولة الى تخطيط و تنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المختلفة.

و لقد ركز "نيركسه" على فكرة "الحلقة المفرغة للتخلف" مبرزا أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية، فيرى "نيركسه" أنه لا يمكن للدول النامية أن تخرج من حلقات تخلفها الا من خلال تنفيذ برنامج استثماري و الذي تتوفر له مقومات النجاح إذ أخذ في اعتباره ما يلي:

- أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل و الكهرباء، و خلافه فمثل هذه الصناعات يجب أن تعطي أهمية كبيرة لأنه قد يتعذر استيرادها أو يستحيل نقلها من مصادر بعيدة (الكهرباء).
- كما يكون هناك نوع من التوازن بين الزراعة و الصناعة، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي الى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي في الدول النامية الى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يدي الى زيادة دفعوهم و زيادة الطلب على السلع الصناعية.²

¹ د. عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية ببيروت 1998، ص 227.

² د. محمد يونس، د. عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، اسكندرية، ص 433-435.

ب- النمو غير المتوازن:

يرى أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي و رائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية لاستثمارات في خطط التنمية.

يرى أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن أن اتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار "النمو المتوازن" بخصوص الدفعة القوية و النمو المتوازن، و يركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث يكون في إطار النمو غير المتوازن، و من أهم المؤيدين لهذه الاستراتيجية: "البرت هيرشمن Albert Hirschman" و هانس سينغر Hans singer اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن في أن عملية التنمية تحتاج الى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، و التكامل في الاستثمارات مع بعضها البعض.¹

الفرع الرابع: استراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة.

لقد كان للتطورات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الدول النامية، و ما صاحبها من قصور في بعض السياسات الزراعية و الاقتصادية القطرية، و قلة الموارد المالية، و انكماش الجهود في مجال تطوير إنتاج الغذاء أثر في انخفاض معدلات الأداء بالقطاع الزراعي و زيادة الفجوة الغذائية للعديد من السلع الزراعية مما انعكس على زيادة اعتماد هذه الدول على الأسواق العالمية في تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، و الذي أدى الى تدهور أوضاع الأمن الغذائي لهذه الدول.

1) دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

¹ د. محمد يونس، د. عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، اسكندرية، ص 436.

تؤكد خبرات البلدان المتقدمة أن النمو في القطاعات اللازراعية مسبقاً بزيادة كبيرة في الانتاج الزراعي فقد ازدادت انتاجية القمح في انجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمعدل يزيد عن 300% مقارنة بمثيله في القرون السابقة، و هكذا في فرنسا و في ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، حيث كان للزيادة في الانتاجية دور في تنشيط الطلب على السلع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

(2) أهمية التنمية الزراعية:

- توفير الاحتياجات الغذائية.
- توفير الموارد النقدية.
- القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية.
- المدخلات الزراعية في الصناعات الزراعية.¹

المطلب الثالث: سياسات تخطيط التنمية الاقتصادية.

يعتبر التخطيط من أهم الوسائل و الأدوات و الذي تعتمد عليه الدولة كسياسة لتحريك اقتصادها بغية الوصول الى إحداث أهداف التنمية المرجوة.

الفرع الأول: نشأة التخطيط للتنمية.

يرتبط التخطيط في أدبيات التنمية بحركات الاستقلال، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، و ظهرت للوجود سواء في المستعمرات أو الدول المستقلة، و تجلّى أكثر في خطة إعادة بناء خراب الحرب في أوروبا، و كذا

¹ سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتب، العراق، 1988، ص 135-138.

الدول اللاتينية التي كانت بعيدة عن ويلات الحرب، حيث أخذت كل من الأرجنتين و المكسيك جهود التخطيط، عندما أعلنتا خطط قومية شاملة، و مع الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية، تأكدت البلدان النامية من أهمية التخطيط كسياسة و وسيلة لإحداث التغيرات الهيكلية الأساسية في بنية اقتصادها.

فعم أسلوب التخطيط مجمل هذه البلدان و رحبت بالعديد من الخطط الانمائية و طبقتها على أرض الواقع و ما فتأت هذه البلدان و سائر بلدان العالم بأسره الا أن تسلك أسلوب التخطيط الذي تراه يخدم أهدافها.¹

الفرع الثاني: أساليب التخطيط الاقتصادي.

إن ممارسة عملية التخطيط الاقتصادي كأسلوب و سياسة هادفة الى تنمية اقتصاد بلد، ينطوي على العموم أسلوب تخطيطي معين، و سنتناول أساليب التخطيط المعروفة من خلال الممارسات العملية و الميدانية التي تتبناها الدول:

1- التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

نظام التخطيط المركزي يكون عرضة لظهور الأخطاء و النقص الذي يظهر خلال زمن تجسيد الخطة و يصعب التعامل معها لمدى غياب قدرة قطاعات الاقتصاد على اتخاذ القرارات دون الرجوع الى السلطة المركزية. أما التخطيط اللامركزي يشير الى أن اجراءات الخطة تتم من القاعدة، حيث يتم التنسيق مع الوحدات في مجال

¹ أيوب الشنوعي، دراسات اقتصادية معاصرة، دار البيان للطباعة و النشر، الأردن، 1997، ص 31.

القطاعات الفرعية. و فيه تتولى سلطة التخطيط إعطاء التوصيات للحكومة لاتخاذ بعض القرارات أو توفير بعض الحوافز للقطاع الخاص.¹

2- التخطيط الاصلاحى أو التعديلي:

و في شأن التخطيط الاصلاحى، عرف في كل من البلدان المتقدمة و البلدان المتخلفة كل حسب وجهة معينة.

أ- التخطيط في الدول المتقدمة: إن تواجه الدول الرأسمالية بعض التقلبات و المشكلات الدورية، مما يستدعي الدولة التدخل، عندما تقوم بتطبيق بعض السياسات المالية و النقدية أو استخدام وسائل رقابية مباشرة فإنها المنظور يطلق عليها بالتخطيط الاصطلاحي Corrective planning ، في أوقات التضخم تطبق الدولة إجراءات تصحيحية باتباع سياسات نقدية و ضريبية و تخفيض الانفاق الحكومي.

ب- التخطيط في الدول النامية: إن التخطيط في الدول النامية من هذا المنظور، فهو معني بتنمية و تطوير الاقتصاد ككل، و في ظل خطة إنمائية للاقتصاد، فإن الدولة هنا تتمسك بعدة إجراءات خاصة مما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية، مثل الادخار العام، الاستثمار في قطاعات معينة، الانفاق على المعاملات الخارجية و كذلك بالخصوص تحديد أولويات الاستثمار للحكومة، و لما كان للقطاع الخاص من دور هام في حركية الاقتصاد، فإن الدولة تولي جانب من اهتماماتها و تضمنه ضمن خططها التنموية.²

المطلب الرابع: عقبات وأسباب فشل تطبيق التنمية الاقتصادية.

¹ اسماعيل محمّد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات) دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2002، الأردن عمان، ص 334.

² اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، مرجع سابق ذكره، ص 335-337.

لا تخلو أي سياسة تنموية من صعوبات و عراقيل تواجهها الدول أثناء تطبيق البرنامج الانمائي و خاصة مع الدول النامية، إن لم نقل تصادفها و لو عقبة معينة، من ضمن هذه العقبات التي نعتبرها عقبات رئيسية.

الفرع الأول: عقبات اقتصادية واجتماعية.

(1) **التبعية الاقتصادية:** تتمثل هذه المشكلة في أن الدول النامية تقوم بالدرجة الأولى بإنتاج و تصدير السلع الأولية و السلع الغذائية كالبن و السكر و القطن و البترول... بعكس الدولة المتقدمة التي تقوم بإنتاج و تصدير السلع الصناعية، لأن الدول النامية في مجملها تعتمد على ما يسمى بالاقتصاد الرجعي، حيث أن نصيب الدول النامية من اجمالي الصادرات يتناقص، بينما الدول المتقدمة يتزايد، ذلك أن الدول النامية في حاجة ماسة لعائدات الصادرات من النقد الأجنبي، بجانب المدخرات و الموارد المحلية لتمويل عملية التنمية، و لا يقتصر الأمر على ذلك فقط، انما تجابه الدول النامية وضعا أخطر من ذلك و هو تخصيص هذه الدول في انتاج و تصدير سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر من هذه السلع، بعبارة أخرى أن اقتصاديات الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، أي في حالة تبعية، حيث أن مستويات الدخل و المعيشة في تلك الدول تكون متوقفة الى حد كبير على الظروف السائدة في لأسواق التصدير بالخارج¹

(2) **نقص و تذبذب مصادر التمويل:** اذ تعتمد الدولة في عملية التنمية، على مصادر التمويل المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، فالداخلية نذكر منها: الأموال العمومية التي تتحصل علسها الدول، من عائدات قطاع الأعمال و المشروعات في القطاعات الاقتصادية، و كذا الإيرادات الجبائية كالضرائب بأنواعها و الرسم

¹ نفس المرجع (ص 338)

و الرخص و الغرامات المالية... حيث تسجل هذه الإيرادات جزء من مجمل توظيفاتها المالية، من أجل القيام بمشاريع تنموية و الملاحظ أنها في تذبذب مستمر نظرا لضعف الأجهزة و المؤسسات التي تقوم بهذا الدور.¹

و من العقبات الاجتماعية: نجد أن العادات و التقاليد و دوافع ارضاء طبقة معينة على أخرى، و المجاملات الغير موضوعية السائدة في المجتمعات النامية كثيرا ما تقف عقبة أمام التغيير كذلك من الأمثلة التي تقف كعقبة أمام التنمية، شل حرية الحركة في الوظائف و الفرص المفتوحة أمام الأشخاص الأكفاء، و وضع أشخاص آخرين من ذوي المحسوبية في تلك الوظائف مما يفرض غليان المجتمع و غيرها من الأخطار و العقبات التي تعرقل سير عملية التنمية.

الفرع الثاني: عقبات سياسية، أمنية و تنظيمية:

يعتبر عدم توافق الاستقرار السياسي مرضا من الأمراض المزمنة لعملية التنمية، فعدم الاستقرار السياسي و الأمني يخلق نوع من التدابير الرامية الى محاربة تلك الأوضاع السائدة خاصة في البلدان المتخلفة و اهمال القطاعات الحيوية في التنمية، كما يؤثر على اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية المهمة، التي تعمل على تغيير المجتمع نحو النمو المنشود، كما أنه يخلق نوعا من عدم الاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي و يجعله يحجم الاستثمار في مثل هذه المجتمعات، و يتولد نفس الشعور لدى المواطنين، و خاصة أصحاب رؤوس الأموال منهم، بحيث يدفعهم هذا الوضع الى استثمار أموالهم خارج الدولة، كما يعتبر الفساد الاداري و التنظيمي عقبة هامة أمام عملية التنمية، كانتشار الرشوة في أفراد المنظمات آفة خطيرة جدا، كذلك و ما تفرزه من نتائج على افلاس، و تورط العديد من المؤسسات في القصايا المالية، أمر بات من صفات و علامات منظمات البلدان النامية اليوم.²

الفرع الثالث: عقبات تكنولوجية و فنية

¹ تامر الطبراني، العصر في البلدان المتخلفة، دار الملك للنشر، ص 241

² تامر الطبراني مرجع سابق ذكره ص (244)

لعب التقدم التكنولوجي و الفني دورا كبيرا في تنمية الدول الصناعية المتقدمة، حتى وصلت ما وصلت اليه من تغيير في هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية، و حققت بالتالي مستوى مرتفع من المعيشة لأفرادها، و لقد تم هذه التقدم الفني عن طريق البحوث و التي تكبدت فيها الدول المتقدمة كثيرا من الأموال، و من ثم فقد جاءت وسائل التقدم الفني متماشية مع متطلبات هذه الدول لظروفها، و لما متوافر بها من موارد اقتصادية، و جاءت وسائل الانتاج لتستخدم العمالة ذات المهارة العالية، لكن هذا الوضع لو يكن من نصيب البلدان النامية الذي يتصف على العموم ب: عدم مسايرة التكنولوجيا الحديثة و عدم التمسك بسياسة التغير و العمل بأساليب التسيير القديمة، المكنة و استعمال وسائل الانتاج متملكة...¹

المبحث الثاني: البنوك و مدى مساهمتها في تطوير التنمية الاقتصادية:

تعد البنوك من أهم الموارد الاقتصادية لأي دولة في العالم الثالث من خلال ما تبشره من تجميع المخدرات و الاستثمار في كل المجالات، هذا فضلا عن دورها في تمويل مؤسسات اقتصادية و الدور الحيوي الذي تلعبه هذه البنوك في مجالات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للبنوك

وضع أهداف البنك ليست بالعملية السهلة، فهي عملية صعبة و مستمرة، فهناك دائما حاجة الى أن تكون الأهداف مؤثرة، بمعنى أن يكون لها تأثير حقيقي و عملي على نشاط البنك و يجب أن يرتبط العاملين في البنك

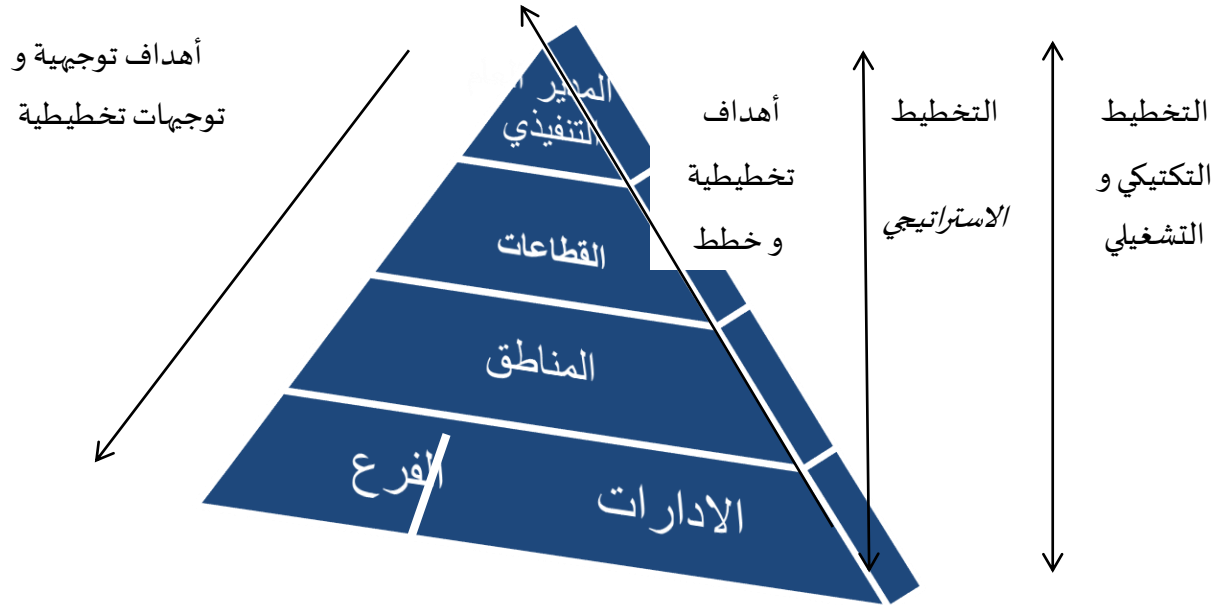
¹ حبيب ابراهيم فايز، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات الرياض 1985، ص 59

بهذه الأهداف و أن يكونوا ملتزمين بها و يجب كذلك تحقيق نتائج ايجابية عن طريق هذه الأهداف و بالتالي عملية وضع الأهداف لا يجب تعويضها كلية الى ادارة أو وظيفة تخطيط استشارية، بالرغم من أن هذه الادارة تلعب دور هام و منسق مساند و مفيد للبنك، التخطيط و عملية وضع الأهداف عملية جماعية يجب أن يشترك فيها كل المستويات الادارية داخل البنك، و تتضمن عملية وضع الأهداف خمس وظائف رئيسية:¹

1. وضع الأهداف الاستراتيجية: و التي تتعلق بالمركز الذي يسعى البنك و يريد الوصول اليه داخل السوق المصرفية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالنشاط المصرفي و بالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية التي يعمل فيها البنك، و ذلك خلال فترة زمنية من خمس الى عشر سنوات
2. وضع الأهداف التكتيكية: و هي عبارة عن ترجمة أكثر تفصيلا للأهداف الاستراتيجية العامة بمعنى توضيح هذه الأهداف الاستراتيجية عن طريق تحديد الأولويات و الموارد اللازمة لتحقيقها و خطط العمل الفعلية اللازمة للوصول الى هذه الأهداف.
3. وضع الأهداف التشغيلية: و هي ترجمة تفصيلية للأهداف التكتيكية و تتضمن وضع خطط تفصيلية للوصول الى هذه الأهداف.
4. تعريف خطط العمل: و تتضمن عملية مناقشة و توضيح تلك الموضوعات التي تحتاج الى مزيد من التحليل و الدراسة عن طريق التحليل و الدراسة الجماعية أو الفردية، بغرض زيادة تشكيل و تنمية الخطط التشغيلية.
5. مراجعة أو متابعة الخطط: و تتضمن متابعة و مراجعة الخطط طويلة المدى (10 سنوات) سنويا لغرض تحقيق الضبط و التصحيح النهائيين لها، و متابعة و مراجعة كل ثلاثة أو ستة أشهر الخطط القصيرة الأجل (سنة واحدة) و ذلك بصفة دورية مستمرة.

¹ محمد عبد الفتاح الصرفي، ادارة البنوك، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 269

و يظهر الشكل البياني التالي عملية اشتراك المستويات المختلفة في البنك في وضع أهدافه، و يمكن تسمية هذا الشكل البياني بالهرم التخطيطي:



المصدر: محمد سعيد أنور سلطات، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية (الجامعة الجديدة 2005، ص 97).

ان وضع نظام تخطيطي عملية تتطلب وقتا، و هي عملية تعليمية، و تراكم الأفكار و المقترحات الجديدة من المستويات السفلى يمكن أن يؤثر فعلا على الاستراتيجيات الخاصة بالعاملين و بعملاء البنك و أيضا بتلك التي تتعلق بتنمية مصادر تمويل الأعمال في البنك.

المطلب الثاني: التمويل البنكي:

لقد أصبح التمويل عنصرا هاما لإقامة و نمو المشاريع على اختلافها، و ذلك بتقدير الأموال اللازمة وفقا لشروط و طرق مناسبة من أجل تسديد التزامات المشروع الجارية و دعم برامجه الاستثمارية.

و "للتمول" مفهومان: حقيقي و نقدي، فالحقيقي يقصد به توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية، و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الموارد و الخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة و استخدامها لبناء الطاقات الانتاجية لغرض انتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية.

أما المفهوم النقدي فيقصد به توفير الموارد النقدية التي بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه الى تكوين رؤوس أموال جديدة."

ان تمويل احتياجات المنشأة يفترض فيه من حيث المبدأ أن يتم كم موارد المنشأة نفسها (تمويل ذاتي) ولكن نظرا لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود و الدفع المؤجل فقد أصبح لزاما على المنشآت اللجوء الى مصادر خارجية من أجل تمويل احتياجاتها، هذا بالإضافة الى ضعف امكانية التمويل الذاتي لأسباب عديدة منها:

- انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة.

- ارتفاع الأجور و المديونية المتزايدة للمنشآت."

كل ذلك جعل احتياج المنشآت للبنوك و المنشآت المالية الأخرى من أجل التمويل بشتى انواعه و بأساليب مختلفة.¹

المطلب الثالث: أنواع التمويل البنكي وأساليبه:

الفرع الأول: أنواع التمويل البنكي:

• التمويل الاستغلالي:

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج، عمان طبعة 1، 2006، ص 190

هو الامداد بالأموال اللازمة في الفترة الممتدة ما بين الانفاق و تحقيق الإيرادات على الأجل القصير كما يريد الطلب على تمويل راس مال التشغيل اي الفعاليات المستمرة للمنشآت بحيث يوفرها رصيد في الصندوق تواجه به احتياجاتها الجارية نفسها اذ يعتبر ذا اجل قصير في استغلاليات المؤسسات خصوصا العمومية كما انه يمثل الدور الأساسي لنشاط البنوك الأولية في الاقتراض و تتدخل هذا المستوى بأسلوبين:

تمنح للمؤسسات القروض في اطار قواعد نظام التخطيط المركزي من اجل تمويل احتياجات الخزينة،
-تتدخل من اجل تغطية حاجيات الخزينة الناتجة عن النقص في التسيير و من اجل فهم هذا النوع من التمويل يجب القيام بتحليل الميزانية من جهة الخصوم التي تصدرت الموارد حسب اصلها و مدتها و من جهة الأصول التي تحلل الى كتلة ساكنة و كتلة حركية.

• التمويل الاستثماري:

تلجأ معظم المشاريع الى هذا النوع من التمويل بفعل الحاجة للعنصر البشري و المادي أو كليهما على المدى الطويل و المتوسط الأجل و هذا التمويل لا بد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية، اي موارد لها صفة ادخارية اي موضوعة جانب خارج الدورة الاقتصادية و تتولاه البنوك المتخصصة، و في أفريل 1987 ادخلت نماذج جديدة للتمويل حملت تغيرات هامة و بذلك تم دور البنوك الأولية في نمطين هما:¹

◀ تتقبل في بعض الحالات المكشوف على حسابات الاستثمار للمؤسسات اذا كانت غير ممولة في وقتها عن

طريق البنك الجزائري للتنمية BADR.

¹ بوثلجة عائشة، سي قدور نوال، مذكرة تخرج لنيل الشهادة ليسانس، بنوك وتأمينات، 2011-2012، ص 34.

◀ تتحمل على الحسابات الجارية التي تتعلق بمصاريف الاستثمار المستعملة من طرف المؤسسات للدراسة و التحضير و كذا تنفيذ المشاريع.

ان القروض البنكية الخاصة بالمؤسسات يمكنها ان تمول كل المشاريع الاستثمارية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية بما في ذلك مؤسسات البناء و الاشغال العمومية و النقل و الخدمات الصناعية في حدود نسبة 70% من مبلغ الاستثمار و هذه القروض يمكنها ان تساهم في تمويل كل الأطراف التي هي في حاجة الى رؤوس الأموال الضرورية لخلق توازن المؤسسة.

الفرع الثاني: أساليب التمويل البنكي:

تقوم البنوك بالتمويل غير المباشر قروض للمشروعات سواء كانت مشروعات جديدة أو توسعات في مشروعات قائمة و تساهم بمدة تناسب حسب نوعية المشروع قصيرة الاجل بمشاريع استغلالية و متوسطة و طويلة الاجل لتمويلات استثمارية.

(1) التمويل قصير الاجل:¹ نظرا لطبيعة المعاملات القائمة على اساس الدفع المؤجل و لتلبية الاحتياجات من السيولة، و بوساطة من البنوك يكون التمويل غير المباشر و بأشكاله المختلفة في مدة سنة واحدة و لا تتجاوز السنتين و الوفاء به مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها"، و له عدة صور أهمها:

أ- الخصم: هو اتفاق يلتزم بموجبه البنك أن يدفع في الحال أوراق الدين مقابل التزام المستفيد برد القيم في حالة عدم دفع قيمة الورقة من قبل الملتزم الرئيسي قبلها و البنك يدفع المبلغ نقدا أو يقيده في الحساب الجاري للمستفيد.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، ص 195، مرجع سابق ذكره

ب- اعتمادات الصندوق: هو الحساب المستمر للزبون و الذي يلي احتياجاته الآتية من السيولة، و اعتمادات الصندوق هي تلك التي يقدم البنك بموجبها و يتعاهد بتقديم المال للزبون مقابل وعد بالتسديد مع فائدة لها.

ت- الاعتماد بالقبول: أو الائتمان بالتعهد و هو اعتماد يقدم فيه البنك كوثيقة نقص و ماله ليس المال تحت تصرف عمله، يتمكن هذا الأخير من الحصول على الاموال التي يحتاج اليها، و يتم ذلك بان يقوم العميل بسحب كمبيالة على البنك حيث يوقعها هذا الأخير بقبوله، و من ثم تصبح تلك الكمبيالة قابلة للتحصيل في أي بنك آخر.

د- الاعتمادات المستندة: هي نوع من الحوالة المتطوعة و هو حالة معلقة بشروط اذ يستطيع المحول تعديل الشروط، و استيراد المبلغ و الغاء العملية و هذا النوع يستعمل في التجارة الخارجية و هو يأخذ شكل وثيقة مصرفية يرسلها البنك بناء على طلب الزبون الى بنك آخر في الخارج.

(2) التمويل المتوسط الاجل:

و تتراوح مدته ما بين سنتين الى خمس سنوات (و احيانا سبع سنوات) و هو في الغالب تمويل مشتريات و معدات و آلات أي التمويل الاستثماري الاستغلالي و هذا الاسلوب من التمويل يعين علة وفاء القروض، و ممارس من أعظم البنوك.¹

(3) التمويل الطويل الاجل:

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك (ص 196)

مدته تزيد عن خمس سنوات و احيانا عن سبعة و منحه في الغالب للمؤسسات لقاء ضمانتا رهن عقاري و قد أصبحت البنوك التجارية تمارس هذا الأسلوب الذي كان في الماضي وقفا على بنوك متخصصة على ذلك بفضل إصدارها أيضا سندات طويلة الأجل.

المطلب الرابع: دور البنوك في تفعيل التنمية الاقتصادية:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما و بارزا في تمويل عمليات الاستثمار و في تفعيل التنمية بشقيه العام و الخاص، فالتمويل الذي يتم عن طريق القطاع البنكي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية كالبنية التحتية و بناء المرافق العامة، حيث تعتبر البنوك أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، و تتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية المتنوعة عن طريق القروض من البنوك، فهناك الاحتياجات التمويلية الطويلة و المتوسطة الأجل تحصل عليها من المؤسسات و الشركات و الأفراد عن طريق سوق المال و إصدار السندات و غيرها من المعاملات البنكية، حيث تقوم البنوك بأشكالها المختلفة: "التمويل و تقديم تسهيلات طويلة و قصيرة الأجل"، و تعتبر البنوك أداة من الأدوات الاستثمارية، حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات)، و تقوم البنوك بدورين رئيسيين أسهما في دعم التنمية الاقتصادية:

- دور تمويلي: عبر شراء بعض الأسهم و إدخالها في محافظ استثمارية و قروض بما يتوافق مع سياساتها الاستثمارية.

- دور استشاري: أي تقوم بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص. فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة للمصارف فإن القطاع المصرفي لعب دورا كبيرا في إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لدعم المشاريع التنموية، حيث أصبحت البنوك من أعمدة الاقتصاد الوطني، و

أسهمت في رفع انتاجية العمل البشري و تسيير وسائل الوفرة الاقتصادية، و بالتالي تهيئة الأرضية الخصبة لإنتاج عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور البورصة في تفعيل التنمية الاقتصادية:

اي حديث عن اي دور يمكن أن تؤديه البورصة يحدث خلال طريقة التحليل المتبعة ما لم يسبقه تفصيل الشروط قيم بورصة قيم منقولة فعالة، لأن الأمر لا يقتصر على إنشاء البورصة و انتظار نتائجها دون انعاشها لمجموعة من الاجراءات و تهيئة الظروف لها للقيام بدورها على أكمل وجه، و يمكن الحديث عن دور البورصة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي.

المطلب الأول: الشروط الأساسية لوجود بورصة القيم المنقولة.

من أهم الشروط الأساسية لوجود بورصة القيم المنقولة هي:¹

الفرع الأول: ضرورة تسويق الاقتصاد:

توفير محيط اقتصادي ملائم يعتبر شرطا أساسيا لإنشاء بورصة منقولة فعالة و ذلك من خلال اتباع فلسفة اقتصادية واضحة المعالم تؤمن بعدم احتكار الدول للأنشطة الاقتصادية، و إعطاء دور الريادة للقطاع الخاص في عملية التنمية أو تشجيعه و ذلك بتأسيس أكبر عدد ممكن من شركات مساهمة و توجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل المنافسة الحرة على النحو الذي يسعى فيه قصد تحقيق أفضل مردودية بأقل تكلفة صمانا لبقائهم، و لأن قياس كفاءة البورصة يقدر بمبدأ استطاعتها على جلب الادخار و توجيهه نحو أوجه التوظيفات و الاستثمارات المختلفة، فإنه تعيين توفير المناخ الاستثماري المشجع و المطمئن الذي باستطاعته جلب و استيعاب الأموال المعروضة و هذه الفلسفة الاقتصادية لا يمكن العمل بها عموما الا في اطار اقتصاد السوق الذي يوفر المرونة اللازمة للتعاملات التجارية و ترفع كل العقبات الموضوعة من طرف الاقتصاد و المخطط.

و قد أثبتت التجربة الاقتصادية أن البورصات الأكثر فعالية قد ظهرت و تطورت في إحضان الدول التي تتبنى اقتصاد السوق.

و مثلا عن فعالية البورصة نحو بورصة الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا و اليابان أما البورصة الفرنسية كانت ضالة و ضيقة لعدة أسباب منها:

- سيطرة السياسة المالية في تمويل الاقتصاد.
- عدم توافر الشروط التقنية.

¹ محمد براق، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية، أطروحة الدكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 114.

- ظاهرة التضخم.

و انطلاقا من سنة 1986 تفتح الاقتصاد الفرنسي بشكل واسع على الأسواق الأجنبية مع وضع سياسة استثمارية جديدة أساسها تسويق الاقتصاد و ذلك عن طريق عملية الخصخصة و تطوير عدد من الأدوات المالية لاجتذاب الادخار و توجيههم نحو القيم المنقولة (أسهم و سندات).

الفرع الثاني: الانفتاح الكبير على الجمهور والتنوير في الأدوات المالية:

من مؤشرات حسن سير المنافسة التامة نجد:

■ العرض و الطلب: و التي يمكن أن تعرف بوجود عدد كبير من البائعين و المشترين يتفاوضون حول منتج معين بكميات كافية قصد تحقيق مستوى أسعار على النحو الطبيعي (يخلو من تأثيرات مصطنعة من احتكار و مضاربة).

■ معيار التجانس: و معناه تماثل السلع المعروضة و إن حاولنا إسقاط المعايير السابقة على أنشطة البورصة فإنه يمكن أن نلاحظ أن بورصات القيم المنقولة الفعالة تتميز بالعدد الكبير للمتدخلين بها سواء بصفتهم عارضين أو طالبين للأوراق المالية، كما يلاحظ أن كبريات البورصات العالمية هي مفتوحة حتى للمستثمرين الأجانب وفق تشريعات مضبطة.

إن هذا التفتح الكبير على الجمهور و هذا التنوع في الأدوات يعطيان لبورصة القيم المنقولة حركة عالية مع تقليص كبير لمخاطر تجميد الادخار للمستثمرين في القيم المنقولة و عموما بورصة القيم المتداولة في الدول النامية تتميز بالضعف و ذلك للأسباب التالية:

■ غياب الإدارة في الاستثمار المتوسط طويل الأجل في القيم المنقولة لمن لديهم القدرة.

- العدد المحدود للمتدخلين و الذين لديهم شبه احتكار لعمليات التفاوض على القيم المنقولة في البورصة.
- حرية التعامل و العلنية: و أي سوق تتميز بهذه الصفة هي سوق تتمتع بحرية الدخول فيها و الخروج منها بدون قيود تشريعية أو اقتصادية تهدف للحد من المنافسة، كما أن العلنية ينبغي أن تكون بالإعلام الفوري عن النوع و الكم و السعر.

الفرع الثالث: الرفع من مستوى الدخل الحقيقي لكل فرد:

لا يمكن الحديث عن توجيه ادخار العائلات دون تحديد مستوى الدخل الحقيقي العائد لكل مواطن، و نشر الى أن هناك علاقة كبيرة بين مستوى الدخل الحقيقي لكل فرد و توجيه الادخار نحو التوظيف في القيم المنقولة. في هذا الصدد فإن البلدان المتقدمة تحافظ معدلات ضئيلة لتضخم على النحو الذي يسمح للعائلات و كذا للأعوان الاقتصادية صاحبة الفوائض من توظيف قدراتهم التمويلية في القيم المنقولة دون الخوف من مضاعفات التكتل النقدي و منه فغن معدلات التضخم في السنوات 1994/1992/1988 بالولايات المتحدة تبعا (4.1%)، (3%)، (3.2%) و بالنسبة لفرنسا لسنوات 1994/1992/1988/1981 فكانت تبعا (13.9%)، (6.7%)، (3.1%)، (2.4%)، (1.7%) و ذلك من أجل رفع الادخار الخاص و عرض رؤوس الأموال التي تبحث عن الاستثمار في البورصة.

لذا كان حجم المدخرات الفردية يرتبط أساسا بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي و منه بالميل للادخار فإن جمع المدخرات المؤسسية يتكون مما تم توفيره من احتياطات على نحو ما رأيناه سابقا.

الفرع الرابع: حصول المدخرين على عوائد مقبولة مقابل توظيفاتهم واستثماراتهم:

إن الحصول على عوائد مقبولة لقاء توظيف و استثمار الأموال في البورصة يعد شرطاً أساسياً لوجود بورصة فعالة، تستقطب أكبر عدد من المدخرين ويمكن إرجاع تحقيق هذه الشروط إلى العوامل التالية:

◀ وجود شركة مساهمة ناجحة و التخفيض من الداء الضريبي.

◀ رفع معدلات الفائدة، و الحد من معدلات التضخم.

الفرع الخامس: توجيه القدرات التمويلية الموجودة نحو الاستثمارات المربحة:

إن بورصة القيم توجه القدرات التمويلية للاستثمارات المنتجة و المربحة و منه ينبغي التأكد من وجود مشاريع مربحة على المستوى الاقتصادي و المالي ذلك لأن مردودية المؤسسات المقيدة تعتبر شرطاً لاجتذاب الادخار و توجيهه نحو التنمية، و يلاحظ أن الدول المتخلفة قد تكون لديها قدرات تمويلية هائلة لكن لها محدودية كبيرة في فرص الاستثمار المحلي و يلاحظ أن سوء التنظيم و التشريعات الصماء تفتح المجال أمام المضاربة و إلى بروز وساطة تتميز بعدم الاختصاص و هكذا نرى أن المستثمرين العارضين يمتنعون عن القيام بعمليات تمويلية على مستوى هذه الأسواق و بالتالي فإن البورصة تهدف إلى تنمية المدخرات و تجهيزها حتى يتم استثمارها من أجل تحقيق التنمية:

- وجود جهاز مصرفي متكامل.

- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي و استقرار القوانين.

المطلب الثاني: البورصات والنمو الاقتصادي:

تشير العديد من الدلائل أن البورصة تقدم خدمات من شأنها رفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث يؤدي وجود البورصات إلى تقليل تكلفة تحريك المدخرات و بالتالي تسهيل الاستثمار باستخدام طرق أكثر إنتاجية كما

تضمن تمويل استثمارات طويلة الأجل مع ضمان أن لا يفقد المدخرون سيطرتهم على مدخراتهم كذلك يمكن البورصات من تحقيق المناظرة في الاستثمار ذلك لأنها تمكن المتعاملين مع البيع و الشراء عندما يرغبون في تنويع محافظهم المالية كذلك فإن البورصة العالية السيولة تزيد من المحافز للحصول على معلومات للاستفادة منها مما يساهم في تحسين الرقابة على إدارة الشركات، فرغبة إدارة الشركات في تعظيم القيمة السوقية لها يؤدي لا شك الى عملية التنمية الاقتصادية.

يبدو مما سبق ارتباط بين التنمية الاقتصادية و كفاءة البورصة و منشأ هذا الارتباط أنه مع تزايد معدلات التنمية الاقتصادية يزيد كل من الادخار و الاستثمار و بالتالي الحاجة الى التحصيل الكفاء لرؤوس الأموال و تنويع النشاط و تسهيل تدفق المعلومات و يرجع ذلك الى عدد من المبررات المقبولة أهمها:¹

1- القطاع المالي هو المسؤول عن نقل رؤوس الأموال من قطاعات الفائض الى قطاع العجز في الاقتصاد بذلك فهو يعمل على زيادة إنتاجية رأس المال عن طريق:

➤ توفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات و تخصيص الموارد، و توفير عرض المشاركة في المخاطر و بالتالي تعمل البورصة على انتقال الاقتصاد الى الاستثمار في مشروعات ذات عائد أعلى.

2- كذلك تؤدي البورصة دورين هامين لتمويل الشركات:

➤ فهي تعمل على التقليل من درجة مخاطر الاستثمار في نوع واحد من الأوراق ذلك بتوفير البورصة التي تمكن الأفراد المستثمرين من الحصول على أموالهم في اي وقت و ذلك بسعر السوق و يسهل ذلك على الشركات الحصول على التمويل عن طريق إصدار أوراق جديدة.

➤ تحدد في البورصة الأسعار الجارية للأوراق المتداولة و يساعد ذلك الشركات في بناء التوقعات الخاصة بإمكانية بيع لا تريد إصدار من أوراق جديدة في المستقبل.

¹ محمد صالح الحناوي و آخرون..بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002، ص 27-30.

3- يتحكم القطاع المالي في كمية الموارد التي توجد الى التكوين الرأسمالي و بذلك يكون القطاع المالي قادرا على

زيادة معدل النمو الناتج باستمرار و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه البورصة في الادخار و الاستثمار:

◀ يعتمد الأثر الايجابي للبورصة على درجة سيولة الأصول المتداولة فيها، فالمدخرون بحياتهم

لأصول مالية عالية السيولة من أسهم و سندات يستطيعون الاستثمار في هذه الأوراق المالية

مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها و يساهم في ارتفاعها و يدفع الى تنشيط البورصة.

◀ الأهم من ذلك هو الدور الذي تقوم به البورصة بصفة عامة يسمى بأثر الثروة و يتمثل في

القيمة المالية و أثر ذلك في الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

المطلب الثالث: دور و اهمية البورصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، والوحدات الاقتصادية:

الفرع الأول: البورصة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

تشير العديد من الدلائل على أن أسواق الأوراق المالية تقدم خدمات من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي

و تقوم بوظائف عديدة و ذات أهمية كبرى على مستوى الاقتصاد و تستمد أهميتها من خلال الدور المتعدد

الجوانب الذي تقوم به و يمكن إجمال أهميتها فيما يلي:

✓ تصلح أن تكون أداة لتوزيع الثروة بين الناس و تحقيق العدل حتى لا يكون المال في أيدي فئة قليلة من

الناس، فالثروة التي يملكها عدد من الناس يمكن توزيعها بسهولة الى الآخرين بواسطة البورصة.

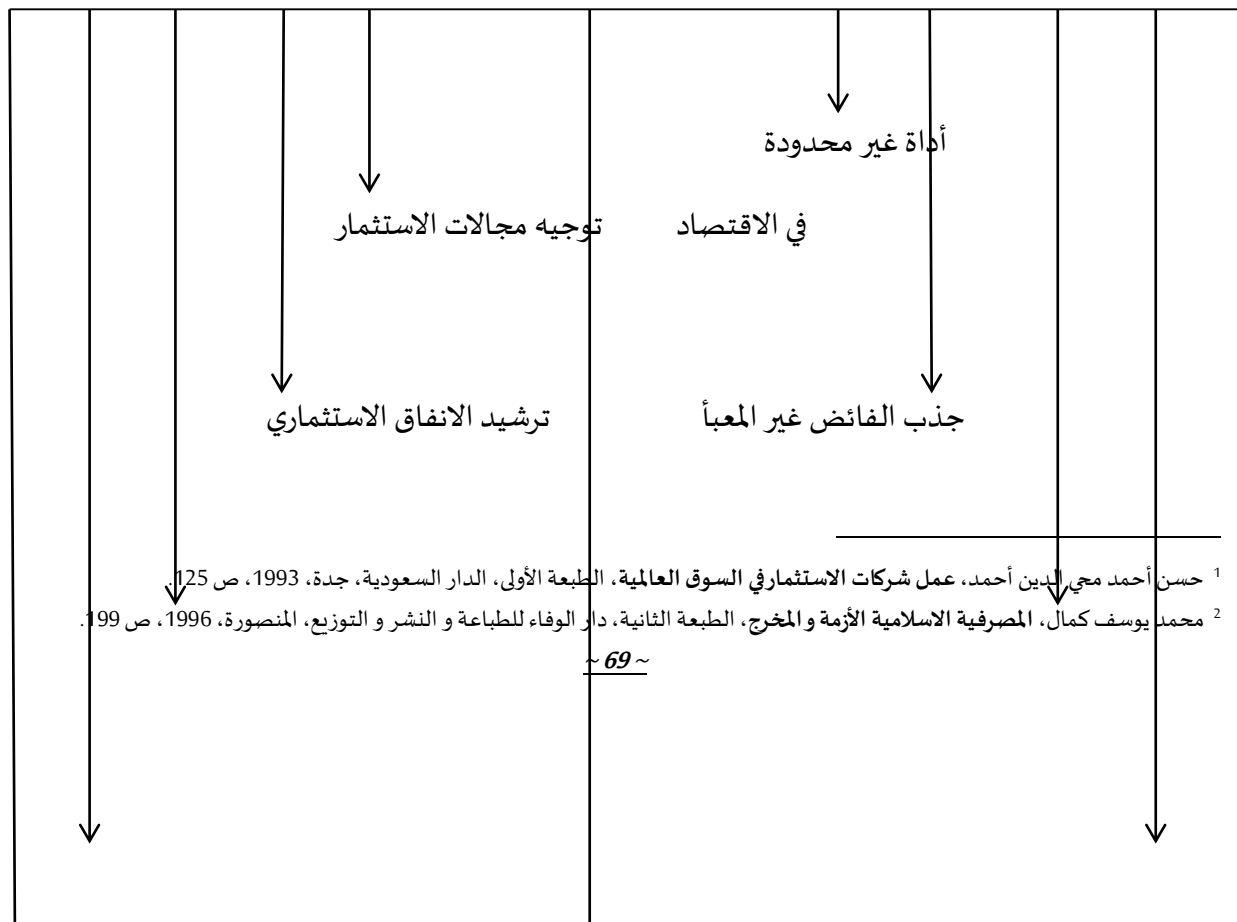
- ✓ تسهيل تسيير رؤوس الأموال بصفة سريعة و مستمرة من قبل المستثمرين سواء كانوا من المقترضين أو المساهمين.¹
- ✓ توفير فرص عمل جديدة للناس من كل الطبقات و ذلك بتوسيع عمليات البورصة من وقت لآخر.
- ✓ زيادة ارادات الحكومة من حيث تكلفة الضرائب على الصفقات التجارية سواء كانت من قبل المالية أو الأشخاص.
- ✓ أن سوق الأوراق المالية تعتبر معيارا أساسيا للواقع الاقتصادي القومي، إذ أن حجم العمليات و المستوى النسبي للأسعار كما يرى علماء التمويل و الاستثمار و خبراء البورصة يعتبر مؤشر القوة للاقتصاد الوطني أو ضعفه.²
- ✓ تقوم سوق الأوراق المالية بجمع مدخرات و تحريك رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة الى قطاعات ذات العجز المالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الوسطاء و هي بذلك تؤثر تأثيرا محسوسا على مصادر الادخار في مرحلة التجمع و على توزيعه في مرحلة التوظيف.
- ✓ تمثل البورصة رقابية فعالة بصورة مباشرة على كفاءة الشركات و المشروعات التي يجري تداول أوراقها المالية في السوق و بالتالي فإن سوق الأوراق المالية أداة التقويم الشركات و المشروعات الاستثمارية.
- ✓ تقوم البورصة بتوزيع رؤوس الأموال على مختلف المشروعات الاستثمارية إذ لها صلة وثيقة بين المشاريع و ادخارات الفرد، فهي تهتم بمصالح المشاريع الاستثمارية التي تسعى الى تكوين رأسمالها أو زيادته، و مصالح الأفراد الذين يرغبون في استثمار مدخراتهم.

¹ محمد صالح حناوي، و آخرون، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002، ص ص 28-30.

² رضوان سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية، المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996، ص 34.

✓ إن سوق الأوراق المالية وساطة بين جميع شبكات فعاليات الاقتصاد الكلي، و منها المصارف المالية الاستثمارية و بيوت التمويل لمالها من القدرة على تجميع المعلومات و توثيق البيانات، مما يوفر قاعدة جيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية و بيوت التمويل لمالها من قدرة على تجميع المعلومات و توثيق البيانات، مما يوفر قاعدة جيدة لاتخاذ القرارات الموثوقة.²

دور البورصات في الاقتصاد الوطني



توظيف الأموال بفعالية

أداة تحذير و تنبيه للمخاطر

تدبير الأموال و الموارد

أداة اشباع للمستثمر الكبير و الصغير

تبين كفاءة الادارة

توفير قنوات سلمية للاستثمار

زيادة حيوية المشروعات

المصدر: محسن أحمد الخضيري، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، ص 18.

الفرع الثاني: دور وأهمية البورصة بالنسبة للأفراد والمؤسسات:

للبورصة دور هام بالنسبة للأفراد و المؤسسات لا يقل أهمية عن دورها في الاقتصاد الوطني و تكمن الأهمية

في ما يلي:¹

■ تلعب دورا في البيع و الشراء دون المساس بالثروة المتمثلة في المشروعات من الأراضي – المباني- آلات و

معدات.

¹ محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

- تسير تداول الأوراق المالية و الصكوك لمن أراد أن يستثمر أو أراد سيولة سريعة و تساعد هذه السوق تعمل على استثمار المدخرات و تحويلها الى سيولة عند الحاجة، كما توسع دائرة اختيار الاستثمارات، و هذا يقلل من المخاطر الناجمة عن الاستثمار كما تساعد السوق الثانوية في تسهيل بيع الأوراق المالية عند زوال الطوارئ.

تساهم البورصة في ما يلي:

- معرفة الأسعار في أي وقت من خلال التسعيرة.
- سرعة تداول الأوراق المالية.
- تحويل الأوراق المالية الى سند.
- قبول الدائنين لأسهم كضمان لقروضهم.
- معرفة المركز المالي للشركة.
- المساعدة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة في المشاريع المحلية، كما أن ما يحصل عليه المواطنون غير المقيمون من أرباح له أثر ايجابي على ميزان المدفوعات.
- معرفة المركز المالي للشركة.
- معرفة استقرار أسعار أسهمها في أسواق الأوراق المالية.
- كمية الأرباح السنوية الموزعة على السهم الواحد.
- سرعة تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.

و تلجأ المؤسسات و الأفراد الى الاقتراض بضمان لأوراقهم المالية للأسباب التالية:

- أ- الحاجة الى أموال سائلة في وقت معين تكون فيه أسعار الأوراق المالية التي بحوزتهم ليست مجزية في نظرهم، و من يفضل الاقتراض بضمان هذه الأوراق و التريث حتى يوجد السعر المناسب لها.
- ب- بعض الأفراد يتوجهون الى الاستثمارات في الأسواق المالية حتى لا تظل أموالهم عاطلة فإن احتاجوا في وقت ما الى مال سائل اقترضوا بضمان هذه الأوراق و هدفهم الاقتراض، و إنما الابقاء على أموالهم مدخرة في شكل أوراق مالية.
- ت- هناك فئة من المتعاملين تقترض من المصاريف بضمان الأوراق المالية التي بحوزتهم ثم يشترون بمبلغ هذه الأوراق المالية تدر عليهم عائدا.
- هناك مزايا للأدراج في سوق البورصة تتمثل في:
- الاعلان الدائم عن الشركة المصدرة للورقة المالية.
 - المصارف التي تفرض أموالا بضمان أوراق مالية يمكنها تتبع أسعار هذه الأوراق حتى تكون في مأمن من تدهور أسعارها.

المطلب الرابع: مساهمة البورصة في التنمية الاقتصادية:

من خلال ما تطرقنا اليه سابقا في دور البورصة و أهميتها بالنسبة للأفراد و بالنسبة للاقتصاد الوطني، نلاحظ أن البورصة تعد بمثابة مقياس مهم لمراقبة الحالة الاقتصادية لأي دولة، فهي تشير بشكل عام الى مدى التطور الاقتصادي كما تشير الى حالة قطاع الانتاج في الاقتصاد المعني.

و في الحقيقة فقد يأتي من غير الممكن التفكير بموضوع التنمية الصناعية الخاصة و الاقتصاد عموما دون وجود شركات مساهمة و نظام خاص بالبورصة، إذ أن المرور عن طريق هذه الأخيرة (البورصة) بات أمرا ضروريا لا يمكن تفاديه لعدد من المنشآت و الشركات لجميع رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار المطلوب او توسيع عملية استثمارية قائمة أصلا.

و منه تزايدت أهمية البورصة و غدت تشكل أداة أساسية لتدعيم النمو و تحقيق الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على كل البلدان النامية الساعية لتسريع عجلة التنمية الاقتصادية و آلية السوق، و كانت البورصة محل تطبيق العديد من البلدان النامية خاصة من أجل تداول الأوراق المحضر لها سابقا بكل شروطها و مقوماتها التي تشغل نجاحها، و بالرغم من التبادل لأن البورصة على اقتصاديات هذه البلدان، الا أنها تجد في سوق الأوراق المالية أو سوق رأس المال و بهذا يعتبر وسيلة لتعبئة المدخرات و تمكين قطاع الأعمال و الحكومات من الحصول على موارد تمويلية بأقل قدرة من التكاليف كما نجدها فعالة في توفير فرص أو سلع للمفاضلة في تحقيق الموارد و رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية و عوامل النمو و الازدهار.¹

✓ تعمل البورصة على تسهيل إنشاء المجمعات الاقتصادية و الصناعية و التجارية التي تقوم بدور كبير في تطوير الاقتصاد.

✓ و باعتبار البورصة وسيلة من وسائل معرفة القيمة الحقيقية للمؤسسات و التنبؤ بالأوضاع المستقبلية التي تمكنها من اكتساب مظهر من مظاهر الهبة إذ تصبح من المؤسسات المعترف بإمكانياتها و الموثوق في إدارتها كما يصبح معروفا ما دامت البورصة وسيلة إشهار.

¹ محمد صالح الحناوي، بورصة الأوراق المالية، ص 40.

كما أن البورصة باعتبارها موجهة للاستثمار فتكون عمليات الاستثمار مبنية على أساس عملية أي ترشيد الانفاق الاستثماري، إذ تعمل البورصة على تحذير و تنبيه الأفراد الى مخاطر الاستثمار و الى عدم الدخول الى مجالات استثمارية غير مناسبة و هذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد عامة.

و مع ذلك نجد أن البورصة لا تعنى بمتطلبات التنمية و مواجهة مشاكل البناء الاقتصادي في البلدان النامية، إذ كثيرا ما أظهرت عجزا عن القيام بدور فعال في هذا الشأن و هناك العديد من الأزمات الاقتصادية و المالية كان من مسببات التأثيرات السلبية التي تحدث في اطار البورصة ذاتها، كما أن البورصة يمكن أن تكون لها دور فعال إذا وجدت كفاءة تسييره أو تكون هامشية إذا كان العكس.

إضافة الى دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية ما يلي:¹

زيادة الادخار، خلق السيولة، تخصيص الموارد، علاج المديونية الخارجية، استعادة رأس المال الجاري، التقلبات الاقتصادية.

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق اليه في مباحث هذا الفصل توضح لنا أن للبنوك و البورصة باعتبارهما سوقين ماليين دورا مهما و أساسيا في العمليات المصرفية و الاقتصاد الوطني، فضلا عن ما تقدمانه لرفع التنمية الاقتصادية كونهما يوفر رأس المال لأصحاب العجز، و توفير جو ملائم من الوساطة بما يتوافق مع متطلبات التنمية بصفة عامة.

¹ د. عمر صقر، العولمة و قصايا

أهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت واجتهدت في إعداده الى:

والدي العزيزين اللذان لم يبخلا علي بالعون والدعاء وكانا لي نعم السند في مشواري

الدراسي أدامهما الله ورعاهما وجعلني دائما وأبدا مطيعا لهما.

الي الزوج الكريم والى أخواتي وأخي، والى كل الأهل والأقارب،

الى كل الأصدقاء والزملاء في كلية العلوم الاقتصادية بمستغانم.

الى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولوبايتسامة دون

استثناء.

والى كل من يمك بيده هذه المذكرة

بخرصة سما

تشكرات

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووفقني لإنجاز هذا العمل وأنعم علي بالهدى و
السداد رغم كل الصعاب.

أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو
ابتسامة صادقة من القلب.

أوجه جزيل الشكر والتقدير الى الأستاذة المحترمة "مقيدش فاطمة الزهراء" التي لم
تبخل علي بارشاداتها وتوجيهاتها وأتمنى لها التوفيق في عملها ومشوارها التدريسي ان
شاء الله.

كما اتوجه بالشكر لجميع عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية سيدي لخضر
ولاية مستغانم بصفة خاصة على اهتمامهم

بمؤرخة سماح

المقدمة العامة

اصبح التمويل أحد العناصر الأساسية لأي نشاط اداري اقتصادي، و هو العنصر الأساسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية التي لها أثر في تفعيل التنمية الاقتصادية، فبواسطة هذا الأخير مكن المؤسسات الخاصة و الحكومية الاستفادة من مدخرات الأفراد لاستثمارها في المشاريع الكبرى في السوق، فالسوق التمويلي يلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، كونه احدى أدوات السياسة المالية المستخدمة في تعبئة المدخرات المحلية و أداة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، اضافة الى دورها الفاعل في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، و مع تنامي عجز الموازنات العامة لبعض الدول كالجائر فقد أخذت هذه الأخيرة في البحث عن موارد مالية غير سياسية لتمويل خططها التنموية، فغدت الأسواق التمويلية واحدة من الأدوات الهامة التي تستخدم لمثل هذه الغايات التنموية و الذي كان سعيها دوما في تواصل، و قد تسارعت الدول الى انشاء مثل الأسواق و هذا يهدف الى تخفيض حدة الديون الخارجية من جهة، و البحث عن مصادر التمويل الداخلية، و يهدف دفع التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

و قد عملت العديد منها في اطار برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد في ظل استراتيجيات التي تتبعها للقضاء على التخلف الاقتصادي ان صح القول، و عملت كذلك على استعمال السوق المالي كوسيلة تمويلية في عملية التنمية و ما توفره من سيولة اضافة الى ذلك محاولة تخطي جل العقبات التي وقفت في وجه الاستراتيجية التنموية المعتمدة في الاقتصاد سواء منها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها لما للبنوك و بورصات الأوراق المالية أهمية كبرى و دور أساسيات لعمل الأسواق المالية التي بدورها تعمل على تنمية الدول النامية في ظل الانفتاح و نشاط العمل الاقتصادي.

كل هذا من أجل علاقة تكاملية بين سوق التمويل و الاقتصاد الوطني و العمل على تنميتها.

1- اشكالية الموضوع:

نظرا لما للأسواق المالية التمويلية من أدوار أساسية في تفعيل الاقتصاد الجزائري و معالجة الاختلال لمؤسساتي الذي شهد أوضاعا و ظروف عسيرة في شتى الميادين آملة في ذلك تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، و بناء ضريح الوطن بنجاح.

و من هنا فالإشكال المطروح: الى أي حد وفقت سياسة السوق المالي الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المبتغاة؟

و يندرج تحت هذا الاشكال العديد من التساؤلات الفرعية تبرز في:

- فيما تتمثل ماهية الأسواق المالية، و تصنيفاتها؟
- ما هي الاستراتيجيات التنموية التي هدفت الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- و ما هو حظ الدول النامية كالجائر من الأسواق المالية و استراتيجيات التنمية؟

2- الفرضيات:

و للإجابة عن هذه التساؤلات، يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

- الأسواق المالية ملتقى بين المدخر و المستثمر، و تتخذ الأسواق المالية شكلين أساسيين: أسواق النقد و رأس المال...
- عملت الجزائر على تحقيق حصة من الاستراتيجيات التي كانت معظمها تهدف الى: تحقيق التنمية الشاملة و المستقلة، و تطوير الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع...
- كان حظ الدول بالنسبة للسوق الأول و أذونات الخزينة.

3- أهداف دراسة الموضوع:

تم طرح هذه التساؤلات و افتراض هذه الفرضيات للوصول الى الأهداف المرجوة و المتمثلة في:

- معرفة الأسواق المالية و أهميتها.
- التطرق الى استراتيجية التنمية المتبعة في الدول النامية (الجزائر).
- دور هذه الأسواق في تفعيل التنمية الاقتصادية.

4- مبررات اختيارالموضوع:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع الى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية التي تزيد من دفع الباحث في مواصلة الوصول الى نتائج عملية هادفة و لما له من وزن هام في تخصص مالية نقود و تأمينات، توجز هذه المبررات فيما يلي:

- اعتبار سياسة السوق التمويلي و تطبيقاته في تفعيل التنمية الاقتصادية شكلت محورا للدراسات في الفكر التنموي، و انها من القضايا الاقتصادية العالمية الحساسة في عالم اليوم.
- إن هذا الموضوع، الذي هو قيد الدراسة لما له من أهمية في واقع السياسة التنموية الجزائرية على المستوى الوطني، و لما يلحظه من عجز في التنمية الاقتصادية، على غرار ما تقدمه الدولة من دعم و تسهيلات من أجل تحقيق النمو.

5- منهج الدراسة:

تدرج الدراسة ضمن الدراسات الاستقرائية و الاستنباطية لأنه يتم وضع فرضيات تتم دور ضمن إشكالية رئيسية تتفرع الى تساؤلات. و من خلال الدراسة يتم 'ثبات صحة الفرضيات أو خطئها.

6- خطة البحث:

تتناول الدراسة موضوع "السوق التمويلية و أثرها في تفعيل التنمية الاقتصادية"، وتشمل ثلاث فصول رئيسية ، فصلان نظريان، حيث يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول الأسواق المالية، و تطرقنا كذلك الى الوظيفة المالية و اساسيات التمويل، و في الفصل الثاني: تناولنا استراتيجيات التنمية الاقتصادية، و مدى مساهمة الأسواق المالية لها.

أما الفصل الثالث و الأخير فيخص الجانب التطبيقي لدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

ملخص:

يعتبر السوق المالي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، إذ أن التطور الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بوجود سوق مالي مزدهر و متطور و من جهة أخرى أدو الى ازدهر و تنوع هاته الأسواق المالية الى زيادة التعامل و الاقبال عليها، كما عكس هذا التطور على انتعاش و التسريع من وتيرة التنمية، هذا الهدف تسعى اليه العديد من البلدان، لهذا فقد أصبحت اليوم تولي اهتماما أكبر بسوق الأوراق المالية لبلوغ غايتها المرجوة، و في هذا الصدد سنحاول معرفة الدور الأساسي لهذه السوق في الحياة الاقتصادية.

Résumé :

Le marché financier est le principal moteur du développement économique, car le développement économique est étroitement liée à l'existence d'un marché financier en plein essor et sophistiqué et d'autre part Adduit à bourgeonner et la diversité de ces circonstances, les marchés financiers pour augmenter la manutention et le taux de participation par, et inverser cette évolution sur le rebond et d'accélérer le rythme de développement, cet objectif recherché par de nombreux pays, cela est devenu accorder plus d'attention sur le marché boursier pour atteindre l'objectif souhaité, à cet égard, aujourd'hui, nous allons essayer de trouver le rôle fondamental du marché dans la vie économique

فهرس المحتويات

السوق التمويلية وأثرها في تفعيل التنمية الاقتصادية

الإهداء.....	
التشكرات	
الفهرس	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	
الملخص	

مقدمة	01
-------------	----

الفصل الأول: الاطار النظري للأسواق المالية و اساسيات التمويل

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية.....	06
- المطلب الاول: تعريف و نشأة الأسواق المالية.....	06
- المطلب الثاني: اهمية الأسواق المالية.....	08
- المطلب الثالث: عوامل نجاح الأسواق المالية.....	10
- المطلب الرابع: وظائف الأسواق المالية.....	11
المبحث الثاني: تصنيف الأسواق المالية و أنواعها.....	14
- المطلب الأول: سوق رأس المال.....	15
- المطلب الثاني: سوق النقد.....	22
- المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار الأوراق المالية.....	25
- المطلب الرابع: هيكل الأسواق المالية.....	27
المبحث الثالث: الوظيفة المالية و أساسيات التمويل.....	30

- المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية و أهدافها30
- المطلب الثاني: ماهية التمويل33
- المطلب الثالث: أنواع التمويل و مخاطره34
- المطلب الرابع: المؤسسات التمويلية36

الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومدى مساهمة الأسواق المالية لها

- المبحث الأول: استراتيجية التنمية في ظل الظروف و التطورات في العالم النامي42
 - المطلب الأول: مفهوم سياسة التنمية الاقتصادية42
 - المطلب الثاني: عرض استراتيجية التنمية الاقتصادية43
 - المطلب الثالث: سياسات تخطيط التنمية الاقتصادية
-48المط
- لب الرابع: عقبات و أسباب فشل تطبيق التنمية الاقتصادية51
- المبحث الثاني: البنوك و مدى مساهمتها في تطوير التنمية الاقتصادية54
 - المطلب الأول: الاهداف الاستراتيجية للبنوك54
 - المطلب الثاني: التمويل البنكي56
 - المطلب الثالث: أنواع التمويل البنكي و أساليبه57
 - المطلب الرابع: دور البنوك في تفعيل التنمية الاقتصادية60
- المبحث الثالث: دور البورصة في تفعيل التنمية الاقتصادية62
 - المطلب الأول: الشروط الأساسية لوجود بورصة القيم المنقولة62
 - المطلب الثاني: البورصات و النمو الاقتصادي66
 - المطلب الثالث: دور و أهمية البورصة بالنسبة للاقتصاد الوطني و الوحدات الاقتصادية68
 - المطلب الرابع: مساهمة البورصة في التنمية الاقتصادية73

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....77
- المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....77
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....77
- المطلب الثالث: أهداف و وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....79
- المبحث الثاني: شروط و كيفية منح القروض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لتمويل المؤسسات الاستثمارية.
- 80.....
- المطلب الأول: دراسة الجوانب العامة للزبون.....80
- المطلب الثاني: دراسة الجانب المالي للمقترض.....81
- المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر.....82
- المطلب الأول: بطاقة فنية و ملف العرض.....82
- المطلب الثاني: التحليل المالي لملف القرض و خلاصة الدراسة و رد البنك. (Rapport).....86
- خاتمة عامة.....94
- قائمة المراجع.....
- الملاحق.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

معهد التربية البدنية والرياضية

قسم التربية البدنية والرياضية



بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في تخصص علم الحركة وحركة الانسان

عنوان:

ثقافة الممارسة الرياضية عند طالبات الإقامة الجامعية

بحث وصفي بأسلوب مسحي أجري على الطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية بلعربي عبد القادر
- خروبة - مستغانم -

إشراف:

أ.د/ عطاء الله أحمد

إعداد:

*/ عمارة أحلام

*/ يعقوب فاطمة الزهراء

السنة الجامعية : 2016 / 2017

الفصل الأول

الاطار النظري
للأسواق المالية
وأساسيات التمويل

مقدمة:

تشير العديد من الدلائل على أن الأسواق المالية تخدم خدمات من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي اذ تؤدي دورا هاما و بارزا في تحويل الموارد المالية و توسيع نشاطاتها ، و يعتبر نشاط الأسواق المالية انعكاسا للنظم و السياسات المالية و الاقتصادية في أي دولة ، فالنظام المالي المتطور يؤدي الى تطور النشاط الاقتصادي وتقدمه و دعم التنمية الاقتصادية و يمكن للأسواق و المنشآت المالية أن تؤثر على التنمية الاقتصادية تأثيرا ايجابيا من خلال تعبئة المدخرات الكافية و التوزيع الكفؤ لها على الاستثمارات.

وقد شهدت الأسواق المالية تطورات هائلة خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث الأدوات المالية الجديدة أو من حيث التغيرات الهيكلية في تقسيمات السوق ، و استحداث أسواق جديدة ، و تطوير الأنظمة المتعلقة بالتداول و التسوية و التقاص ، الأمر الذي استدعى دول العالم المختلفة لبذل جهود مكثفة لمواكبة هذه التغيرات لما لها من آثار ايجابية على سيولة الأسواق المالية و عمقها.. و النهوض بأعباء النمو الاقتصادي و الاجتماعي و اتخاذ سياسات قومية هدفها تشجيع الاستثمار و الادخار و محاولة جلب رؤوس الأموال للمشاركة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية الذي يعد من الوظائف الأساسية للأسواق المالية.

و لهذا للعرض سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية
- المبحث الثاني: تصنيف الأسواق المالية و أنواعها
- المبحث الثالث: الوظيفة المالية ، و أساسيات التمويل

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية.

في الحياة الاقتصادية توجد عدة أسواق تتنوع وفقاً لنوع السلعة أو الخدمة ، ولما كانت السوق المالية هي موضوعنا المحدد فيمكن التطرق من خلال المبحث الى ما يلي :

المطلب الأول: تعريف ونشأة الأسواق المالية.

• الفرع الأول: تعريف:¹

الأسواق المالية هي مكان التقاء عارضي الأموال (المدخرين) و الطالبين عليها (المستثمرين) ، حيث أنها تساعد على تحويل جزء من مدخرات المجتمع الى استثمارات، و عليه تساعد على اتمام عمليات تحويل رأس المال.

كما يمكن القول أن السوق المالي هو مكان يتم فيه عملية تنظيمية تقوم على جمع بين عارضي رؤوس الأموال و الطالبين عليها ، و ذلك من أجل استعمال فوائد بعضهم و توجيهها نحو عجز بعضهم الآخر وفق شروط محكمة ، منها فوائد المنتظمة من وراء التنازل عن النقود ، و الهدف الأساسي من هذه العملية هي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و بمعنى آخر فالسوق المالي هو مجموعة من المدخرين و المستثمرين ، المنشآت و الأدوات المالية حيث أنه يوجد في كل مجتمع وحدات الأفراد ، الشركات و المنظمات الحكومية التي لديها فائض في الأموال و لكنها لا تستطيع استثماره بنفسها لعدم وجود الوقت أو الجهد أو الخبرة مثلاً .. و في المقابل هناك وحدات تستطيع الاستثمار و لكن يوزعها المال ، لذا فان الأسواق المالية تساعد على انتقال الأموال من الوحدات ذات العجز ، من خلال المنشآت المالية و هذه الصعوبات من انتقال الأموال بين الطرفين تعود لأسباب يمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية :

¹ حسني علي خيدوش و آخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، دار وهران للنشر ، 1998، ص 10.

- عدم وجود الثقة بين الطرفين
- الاختلاف في أجال الاستحقاق للأموال
- الاختلاف حول أجال الاستحقاق للأموال
- درجة المخاطرة في الاستثمار

• الفرع الثاني: نشأة الأسواق المالية وتطورها

جاءت فكرة الأسواق المالية على يد النظرية الاقتصادية لأدم سميث ، التي تقول أن تقسيم العمل يقوم على أساس تقييم السوق ، حيث أن هناك علاقة وثيقة بين حجم السوق و الانتاج ، و التي تنعكس على التطورات المالية و معدل دخل الفرد ، و قد مرت فكرة الأسواق المالية بخمسة مراحل مرتبطة بالتطور المالي و الاقتصادي على النحو التالي :

- المرحلة الأولى¹ : تتميز بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ، و المحلات المصرفية و الارتفاع النسبي في مستوى المعيشة ، و اقبال المدخرين على ادخار استثماراتهم ، أما بالنسبة للأفراد تتميز بالزيادة في الانتاج و المداخيل ، اضافة الى اتساع المعاملات فنجد أن كبر المشاريع و حاجتها للمال من عوامل زيادة التعامل بين المدخرين و المستثمرين ، حيث أصبحت فوائد الدخل تسلم الى المستثمرين بطريقة غير شرعية و ذلك عن طريق البنوك بعدما كان يتم مباشرة.
- المرحلة الثانية: تتميز بظهور البنك المركزي الذي سيطر على البنوك التجارية ، و في هذه المرحلة تقوم هذه الأخيرة بعملها التقليدي ، و يزداد قبول الخصم للكمبيالات و زيادة دورها في الائتمان طبقا للقواعد التي يصدرها البنك المركزي ، و تحاول توسيع نشاطها خارج الحدود غير أنها لا تستطيع منح قروض الا لأجال محدودة بالرغم من زيادة الطلب على النقود بهذه المرحلة.

¹ خليل البني، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والأسواق المالية، المؤسسة المدنية للكتابة، 2000، طرابلس-لبنان، ص. 02.

- المرحلة الثالثة: و فيها ظهرت المصاريف المتخصصة في الافتراض متوسط الأجل و طويل الأجل (المصاريف الصناعية و العقارية و الزراعية...) ، التي أصدرت سندات متوسطة و طويلة الأجل لسد حاجاتها من الأموال لتمويل المشروعات المختلفة.
- المرحلة الرابعة: و فيها ظهرت الأسواق النقدية المحلية ، و الاهتمام بسعر الفائدة و زيادة إصدارات سندات الخزينة لفترات متوسطة و طويلة الأجل ، و زاد نشاط الأوراق التجارية و شهادات الإيداع القابلة للتداول ، و هذا يعتبر بداية لاندماج السوق المالي و بداية ظهور أسواق ثانوية لتبادل هذه الأوراق ، بالإضافة الى وجود سوق نقدية متقدمة مما يقضي وجود موارد مالية كبيرة بالنسبة لحجم العمليات التي تجري فيه.
- المرحلة الخامسة: و هي مرحلة اندماج الأسواق المالية المحلية في الأسواق المالية الدولية ، بحيث تكمل سوق منها الأخرى من حيث عرض أو طلب النقود و هذه المرحلة تمثل حلقة متطورة في نماء النظام المصرفي داخل الدولة ، و تطور المرافق الاقتصادية ، و تطور وسائل الاتصال المختلفة ، و ظهور البورصات المالية بحيث أصبحت الأوراق المالية و الأسواق المالية تهتم ببيع و شراء الأوراق المالية الطويلة الأجل مثلا الأسهم و السندات .

المطلب الثاني: أهمية الأسواق المالية:

لا شك أن الأسواق المالية تلعب دورا شديدا الأهمية في اقتصاديات بعض الدول و بصفة خاصة بعد التطور الاقتصادي السريع في عصرنا هذا و تصم عدد و حجم المنضومات الاقتصادية و حاجاتها المتزايدة الى الأموال، و كذلك تضخم حجم الأموال الفائضة في حوزة منظمات أخرى مما جعل من الأسواق المالية حلقة الوصل بينهم، لتسهيل انسياب الأموال بين كلا النوعين من المنظمات.

و بدون الأسواق المالية سوف يكون هناك موارد عديدة غير معروفة و غير مستغلة و هناك حاجات عديدة لم تشبع و بالتالي فالأسواق المالية تعمل على كشف الحاجات التي لم تشبع و كذلك الموارد التي لم تستغل للمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية.¹

فأهمية الأسواق المالية تعود الى عوامل يمكن اجمالها بما يلي:²

- إن السوق المالي في دولة ما يشمل وسيلة من وسائل الاستثمار و تجميع المدخرات.
- تمويل خطط التنمية الاقتصادية، حيث تحتاج عمليات التنمية الى رؤوس أموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة الى عمليات الاقتراض الخارجي تستطيع اللجوء الى الأسواق لتمويل عملياتها التنموية و يكون ذلك باشتراك القطاع الخاص.
- يساعد السوق المالي على منح القروض بشروط مناسبة، و بتكاليف قليلة مقارنة بالقروض التي تمنحها البنوك الدولية أو القروض الخارجية.
- إن تعامل الأوراق المالية القابلة للتحويل بالعملات القابلة للتحويل، يترتب عليه تحويل هذه الأسواق من أسواق محلية الى أسواق دولية أو اقليمية.
- إن التعامل بالأوراق المالية للتداول في الأسواق المالية، يمكن حاملها من تحويل هذه الأوراق الى أموال نقدية بسهولة و بدون خسارة أو عناء.
- و تظهر أهميتها لعدم قدرة البنوك التجارية على التمويل الطويل الأجل و المتوسط، لعدة أسباب أهمها التضخم و مشاكل المخاطر.

عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 287.

² جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفراء للنشر و التوزيع، 2002، عمان، ص 20.

المطلب الثالث: عوامل نجاح الأسواق المالية

لنجاح الأسواق المالية يقتضي ذلك عوال بعضها موضوعي و الآخر شكلي:¹

(1) العوامل الموضوعية: تتضمن العناصر التالية:

- ✓ تنظيم الأسواق المالية و ذلك من خلال:
- عدم إفشاء المعلومات للمستثمرين و ذلك للمحافظة على استقرار الأسعار.
- تنظيم المعاملات التجارية و يكون ذلك بتوفير نوع من الثقة في الأسواق المالية.
- تنظيم الأوجه المختلفة للمؤسسات المالية و ذلك بالتزامها بالأنظمة و القوانين.
- ✓ انشاء بورصات للأوراق المالية داخل دولة تمهيد الخلق سيولة كافية بالنسبة لكل من المدخر و المستثمر، لذلك فانه لنجاح أي سوق مالية لابد من نشر بيانات معلومات الشركات القائمة و الحديثة، و بيان أسعار أوراقها المدرجة و التي ستدرج في السوق، مما يؤدي الى جذب رؤوس الأموال إليها.
- ✓ جعل الادخار اختيارا و ليس اجبارا.

(2) العوامل الشكلية: و تلخص فيما يلي:

- ✓ الوضع الجغرافي، موقعه الجغرافي و مدى بعده أو قربيه من الأسواق المالية الدولية.
- ✓ الاهتمام بالمرافق العامة، و مقدمتها سهولة المواصلات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.
- ✓ وجود عدد كبير من البنوك الوطنية و الأجنبية و شركات الاستثمار، إذ أنه عندما تتوفر الشكلية و الموضوعية فإنها تهيأ الفرصة لقيام سوق مالية و فعالة و ناجحة.

المطلب الرابع: وظائف الأسواق المالية:

¹ عبد المعطي رصا أرشيد، الأسواق المالية، دار القومية القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص.12

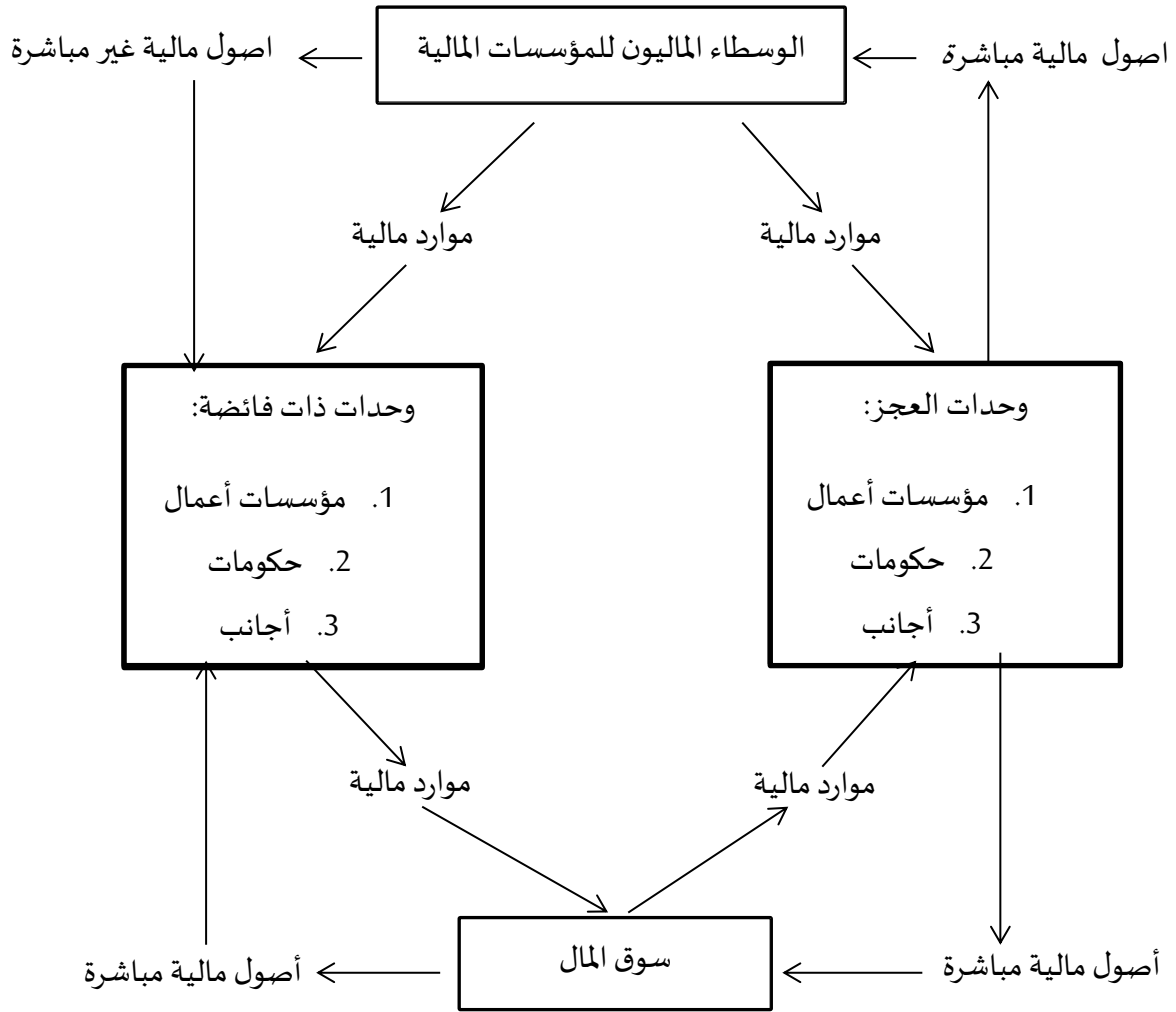
يؤدي سوق المال من خلال منشأته وظيفة اقتصادية هامة، تتمثل في تحويل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز، أنظر الشكل الذي يوضح تمويل العجز حسب الطريقتين الآتيتين:

(1) الطريقة الأولى:

و هي التمويل المباشر حيث تلتقي وحدات العجز و وحدات الفائض مباشرة في سوق المال. مثلما يلتقي مستهلك السلعة من البائع في سوق السلع، حيث تتصدر وحدات العجز المالي حقوق مالية على نفسها، هذه الحقوق تسمى أصول مالية تعرضها على وحدات الفائض التي تشتري هذه الأصول مقابل تحويل مواردها المالية الى وحدات العجز، و الأصول المالية التي تشتريها وحدات الفائض تسمى أصولا مباشرة، لأن التي أصدرتها هي وحدات العجز نفسها و أهم الأصول المالية المباشرة هي الأسهم و السندات.

الشكل رقم (01): طرق التمويل¹

¹ أحمد أبو الفتوح علي النافعة، نظرية النقود الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعار الفنية، مطابع المعمورة بحري، الاسكندرية، 2001، ص.10.



(2) الطريقة الثانية:

هي تمويل غير مباشر، حيث يتم تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض الى المؤسسات المالية لسوق المال، وهي أساسا البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الادخار والاقراض وصناديق المعاشات.

مقابل هذا التمويل تحصل الوحدات ذات الفائض على أصول مالية يصورها الوسطاء الماليون على أنفسهم، وتسمى أصولا غير مباشرة مثل شهادات الادخار وشهادات الاستثمار، ثم يقوم الوسطاء الماليون بتحويل هذه الموارد الى وحدات العجز التي تقوم بإصدار أصول مالية مباشرة الى المؤسسات المالية، و من الشكل السابق

نلاحظ أن مؤسسات قطاع الأعمال تأتي في مقدمة وحدات العجز التي تحتاج الى موارد مالية، هذه الأخيرة تقوم بإصدار أسهم و سندات ثم يلي قطاع الأعمال في طلب تمويل الحكومة التي تقوم بإصدار أذونات خزانة أو سندات حكومية، أما بالنسبة لوحدات الفائض فيأتي في مقدمتها أفراد القطاع العائلي و مدخراته تسمى مدخرات شخصية، و يلهم مؤسسات الأعمال و التي تحقق مدخرات تسمى مدخرات قطاع الأعمال. كما نلاحظ أن عملية تجميع الموارد المالية من وحدات الفائض الى وحدات العجز تتم من خلال سوق المال مباشرة أو من خلال المؤسسات المالية العامة فيه.¹

عموما كما يمكن تلخيص وظائف الأسواق المالية في الوظائف التالية:²

1. ضرورة إتاحة سوق مستثمرة لأوراق مالية.
2. مراعاة تحديد الأسعار الملائمة للأوراق المالية.
3. تفادي التقلبات العنيفة للأسعار.
4. توفير فرص استثمارية و متفاوتة من حيث المخاطر.
5. تشجيع الاستثمار و تجميع الأموال.

نتيجة لتعداد المفاهيم و الوظائف الأساسية للأسواق المالية، ادى الى ظهور نوعين من الأسواق المالية..

المبحث الثاني: تصنيف الأسواق المالية وانواعها.

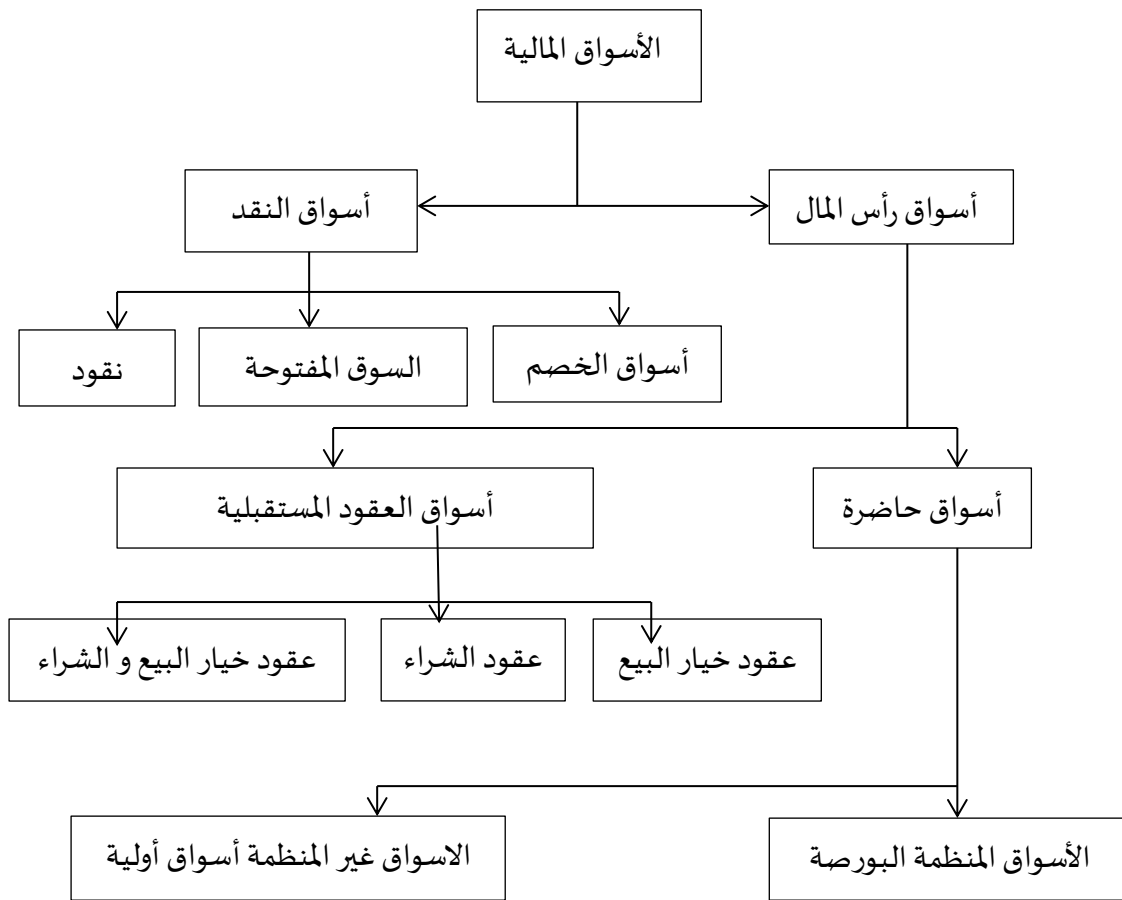
عادة ما يصرف سوق المال، عادة ما يصرف سوق المال، إذا أطلق بدون تحديد الى سوق الأوراق المالية، أي الأسهم و السندات و هذا هو المفهوم الضيق لسوق المال، و يطلق عليه سوق البورصات، و هناك مفهوم آخر

¹ أحمد عبد الفتوح، مرجع سابق ذكره، ص. 11-12.

² رسمية قرياقص، اسواق المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1999، ص. 43-46.

يشمل المؤسسات المالية التي تتعامل بالإقراض طويل الأجل فقط، غير أن المفهوم المقبول لسوق المال هو الذي يتضمن أيضا جميع الوسطاء و المؤسسات المالية المختلفة، بالإضافة الى سوق النقد، و هذا يعني أن سوق المال يتكون من فرعين أساسيين هما أسواق رأس المال و سوق النقد، و الشكل الثاني يوضح مكونات الاسواق المالية.

الشكل (2): مكونات الأسواق المالية.



المطلب الأول: سوق رأس المال

المصدر: عبد المعطي رضا رشيد وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.15

الفرع الأول: مفهوم سوق رأس المال.

سوق رأس المال هو السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال يتكون من سوقين

هما:

(1) أسواق حاضرة فورية:

و هي تتعامل مع أوراق المالية طويلة الأجل (أسهم-سندات)، و أحيانا يطلق عليها أسواق الأوراق المالية، و هنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فورا عند إتمام الصفقة و ذاك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزءا منها، أما عن كيفية التداول فقد تتم إما من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة.¹

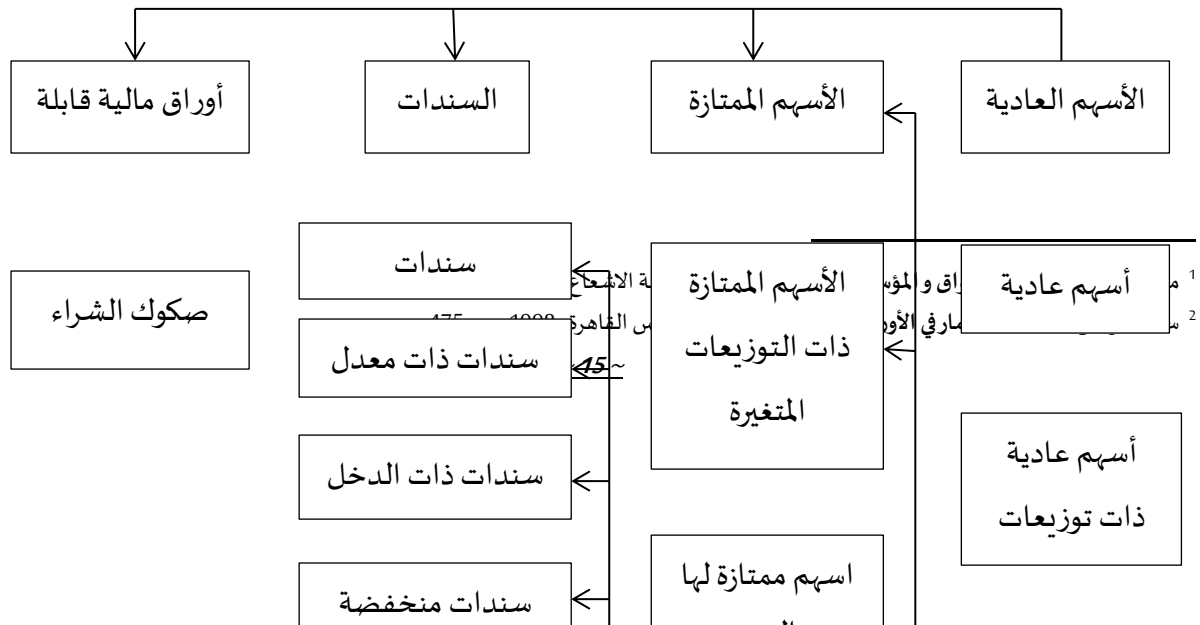
(2) أسواق آجلة:²

و يطلق على أسواق العقود المستقبلية و هي تتعامل في أصول غير حاضرة يتفق على تسليمها أو تسويقها في وقت لاحق، و هي عكس السوق الحاضرة، حيث يتم التسليم فيها حالا، الأسواق تتعامل أيضا في الأسهم و السندات، و لكن من خلال عقود و اتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق. و الغرض من وجود هذه الأسواق، هو تخفيض أو تجنب مخاطر تغيير السوق، مما يدفع و يشجع المستثمر المتردد، الذي بطبيعته تجنب المخاطر في توجيه مدخراته نحو الاستثمار في الأوراق المالية و خاصة الاسهم.

أ- الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال:

يمكن حصر أهميتها في الأسهم و السندات و التي يوضحها الشكل (03).

الشكل 03: مخطط يمثل الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال.



1- الأسهم:

تعريف السهم: السهم هو سند المساهمة بشركة أموال، و الذي يمنح لصاحبه صفة المساهم و يعطيه حق سني في تسيير المؤسسة و في أرباح محققة.

خصائص السهم: يتمتع السهم بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأوراق المالية من أهمها:

1. القابلية للتداول: توفر هذه الخاصية للسهم مرونة كبيرة في سوق الأوراق المالية، تجعل بالإمكان التنازل عنه بالطرق التجارية، كالمداولة من يد الى أخرى كما هو الحال بالنسبة لحامل السهم، أو بالقيود في سجل الشركة، كالأسهم الاسمية أو عن طريق التظهير كالأسهم لأمر، و ان كانت هذه الخاصية تتوافر باستثناء بعض الأوراق المالية الأخرى، فهي مطلقة بالنسبة لأسهم شركات المساهمة، لكن القوانين التجارية تضع في معظم الأحيان شروط خاصة في عملية المضاربة غير المشروعة بالأسهم.

2. القيمة الاسمية للسهم: و هي القيمة المبينة على صك السهم و تحسب رأس المال الاسمي، أو المعترف به و أيضا رأس المال المصدر وفقا للقيمة الاسمية لمجموع الأسهم.¹
3. الاصدار للسهم: و هي القيمة التي يصدر بها السهم، حيث تصدر قيمتها الاسمية و لا يجوز إصدارها بقيمة أقل من ذلك.²
4. القيمة السوقية للسهم: و هي قيمة السهم في البورصة، أو في سوق الأوراق المالية، و تحدد هذه القيمة في ضوء توزيعات الشركة و مركزها المالي، أو مدى نجاحها و الظروف الاقتصادية و السياسية السائدة، و كمية الأسهم المعروفة و حجم الطلب عليها و المضاربة على الأسهم في لبورصة.³
5. القيمة الدفترية أو القيمة التاريخية للسهم:
و تعني نصيب السهم من صافي الشركة بعد تعديل الأسهم من صافي أصول الشركة، و بعد تعديل قيمتها نأخذ القوة الشرائية للنقود في الاعتبار، و يتم ذلك عن طريق تعديل مفردات ميزانية الشركة باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، و يستخرج نصيب السهم بقسمة صافي الأصول بالقيمة التاريخية المعدلة على عدد الأسهم المصدر.⁴
6. القيمة الجارية للسهم: و تمثل نصيب السهم الصافي في الشركة مقاسا بالأسعار الجارية أو بالتكلفة الاستبدالية.

أنواع الأسهم:

أولا: الأسهم العادية:

¹ شمعون شمعون، البورصة، دار أطلس للنشر، الجزائر، 1993، ص.15.

² صلاح جودة، بورصة الأوراق المالية، مكتبة مديولي، القاهرة، 2000، ص.175.

³ نفس المرجع، ص.158.

⁴ نفس المرجع، ص.159.

هي جزء من ملكية، بمعنى أن يشتري سهم عادي فهو أحد أملاك الشركة و له الحق في التصويت في الجمعية العمومية على القرارات الأساسية، و منها يتعين مجلس الادارة أو غيره و ينقسم الى قسمين:

- الأسهم العادية للأقسام الانتاجية: الأصل أن لمنشأة الوحدات بمجموعة واحدة من الأسهم العادية ترتبط في التوزيعات بالأرباح التي تحققها المنشأة ككل، و لكن بعض الشركات الأمريكية أصدرت في الثمانينات نوع آخر من الأسهم الانتاجية، و يرتبط كل نوع منها من الأرباح التي يحققها هامش معين من الأقسام المنتجة.¹

- الأسهم العادية ذات التوزيعات المحظوظة: الأصل أن التوزيعات التي يحصل عليها حملة أصل الأسهم العادية، لا تعتبر الأعباء التي تخصم قبل احتساب الضريبة.²

- الأسهم العادية المضمونة: الأصل في الأسهم العادية، أنه ليس لحامله الحق في الرجوع عن النشأة التي أصدرته، و ذلك في حالة انخفاض قيمته السوقية.³

ثانيا: الأسهم الممتازة:

هي أداة مالية بين السهم العادية و السندات، حيث انها تشبه السندات لحصولها على عائد محدد يسمى توزيعات، و تشبه السهم العادية من حيث عدم المطالبة القانونية بالتوزيعات، إذا لم تحقق، و لكنها لا تضع على حامل السهم الممتاز، إنما يحصل عليها في السنوات القادمة عند تحقيق الأرباح حيث لا تستطيع الشركة إجراء التوزيعات لحاملي الأسهم العادية، إلا بعد إعطاء جملة من الأسهم الممتازة أرباحهم المستحقة، و تنقسم الى:

¹ محمد عبده، محمد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، اسكندرية ص 12 سنة 2001

² منير هندي، مرجع سابق ص 21

³ نفس المرجع ص 22

- الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة: الأصل أن الأسهم الممتازة لها توزيعات ثنائية، و تتحدد نسبة محددة من القيمة الاسمية، و ظهر في الولايات المتحدة في 1982 لأول مرة نوع جديد من الأسهم الممتازة، تربط التوزيعات بمعدل العائد على نوع من السندات الحكومية هي سندات الخزنة، فالمحافظة على مستوى ملائم من الطلب على تلك الأسهم، عادة ما ينص على أن لا تقل نسبة التوزيعات عن 8.5 من القيمة الاسمية للأسهم.
- الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت: هي الأسهم التي تعطي كتعويض لحملة الأسهم العادية عن انخفاض القيمة السوقية للسهم العادي، و قد سبق الإشارة إليها في الأسهم العادية المضمونة و هناك أسهم ممتازة من أسهم التمتع، هذا النوع تمنحه الشركة عند امتلاك أسهم أصلية¹ أثناء حياة الشركة، تعويضاً للمساهمين القدامى و يشترط أن يكون مصرحاً بذلك في القانون الأساسي للشركة، و تمنح أسهم التمتع لكي لا تنقطع صلة المساهم الذي استهلك أسهمه بالشركة، و هناك نوع آخر هو أسهم بأصل اكتتاب، الأسهم التي تمثل أوراق مالية مصدرة من الحق و ليس الواجب في المقدرة على الاكتتاب في مرحلة زمنية معينة.²

(2) السندات:

تعريف السندات:

¹ محمد عبده مصطفى، مرجع سابق ذكره ص 27، ص 28

² محمد مطر، ادارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية، المكتبة الوطنية، عمان 1993، ص 141

يعرف السند بأنه صك يمثل جزء من قرض طويل الأجل، عادة تصدر الشركات في شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة قابلة للتداول، و تمثل السندات من ذات الاصدار حقوقا متساوية لحاملها في مواجهة الشركة.¹

و تعتبر السندات علاقة مديونية و دائنة بين الطرفين الأول هو مصدر السندات و هو الطرف المدين، و الثاني هو المكتتب للسندات و هو الطرف الدائن، و يترتب عن ذلك حقوق و التزامات اهمها تعهد المقترض بدفعها دون النظر الى نتيجة النشاط سواء ربحاً أو خسارة، إذ أن هذه السندات تتمتع بعدة خصائص أهمها أنها صكوك ديون و ذات معدل فائدة ثابتة، و إنها ذات أجل محدد لسداد أصل الدين.

أنواع السندات:

هناك عدة أنواع للسندات يمكن إبرازها فيما يلي:

- **سندات لا تحمل كيون:** تباع بخصم على القيمة الاسمية، على أن يرد المستثمر القيمة الاسمية عند الاستحقاق، كما يمكن بيعها في الوق بالسعر السائد إذا رغب حاملها في التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق.
- **سندات ذات معدل فائدة متغير:** و هو نوع استحدث في الثمانينات لمواجهة موجة التضخم التي أدت الى رفع سعر الفائدة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة السوقية للسندات، و عادة يحدد سعر الفائدة مبدئي لهذه السندات، و يعاد النظر فيه كل ستة شهور بهدف تعديله ليتلاءم مع معدلات الفائدة في السوق.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطبع و النشر، مصر 1998، ص 24

- سندات ذات دخل: لا يجوز للعملة المطالبة بالفوائد في السوق، التي لم تحقق فيها المنشأة أرباحاً، و مع هذا فمن الممكن أن ينص في بعض العقود على أن يحصل حامل السند على الفوائد في سنة لم تحقق فيها أرباحاً سنة لاحق.

- سندات رديئة: استحدثت في الثمانينات لتمويل امتلاك أعضاء مجلس الادارة لحصة كبيرة من رأس المال الخاص بالمنشأة، التي يديرونها و ذلك بإصدار قروض تستخدم عوائدها لشراء جانب كبير من أسهمها المتداولة في السوق، و عادة ما يترتب عن ذلك زيادة جبيرة في نسبة الأموال المقترضة، الى الأموال المملوكة بشكل يجعل الاستثمار محفوفا بالمخاطر، و هو ما يقتضي أن يكون معدل الديون مرتفع.

- سندات المشاركة:

تعطي للمستثمر الحق ليس فقط في الفوائد الدورية بل وفي جزء من أرباح المنظمة.

(3) أوراق مالية أخرى:¹

- أوراق مالية قابلة للتحويل:

تتمثل هذه الأوراق في السندات و الأسهم الممتازة، التي تصدرها الشركة و تعطي الحق لحاملها اختيار تحويل هذه الأوراق الى أسهم عادية، و اضافة هذا الحق عند اصدار هذه الأوراق يشجع المستثمرين على الاكتتاب فيها، و خاصة المستثمر الذي يتجنب المخاطر في هذه الأوراق، و تحقق له ميزتين أساسيتين، الأولى الحصول على معدل عائد ثابت بمجرد شرائه لهذه الأوراق و الثانية التمتع بالمشاركة في نمو و ازدهار الشركة في المستقبل عن طريق حقه في تحويل هذه الأوراق الى أسهم عادية في أي وقت يختاره، حيث أن:

$$\text{معدل التحويل} = \frac{\text{القيمة الاسمية للورقة القابلة للتمويل}}{\text{القيمة الاسمية للشركة}}$$

¹ زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل، الأردن 2002، ص 65.

سعر التحويل

- صكوك الشراء اللاحقة: هي إحدى الوسائل التي يلجأ إليها الشركة لتحفيز المدخرين للاستثمار في الأسهم العادية، وهي عبارة عن صك يقوم المستثمر بشرائه، وهذا الصك يكفل له حق الشراء لعدد من أسهم الشركة في وقت له حق و سعر محدد مسبقا، بصرف النظر السعر السوقي وقت تنفيذ هذه العملية، و هذه الصكوك توفر الأمان و الحماية للمستثمر ضد مخاطر تغيير الأسعار.

المطلب الثاني: سوق النقد

الفرع الأول: مفهوم سوق النقد:

هو عبارة عن سوق يتم من خلاله عملية الاقتراض أو الاقتراض فيما بين البنوك المحلية أو الأجنبية، أو فيما بين البنوك و المؤسسات المالية المحلية الأخرى، و يتأثر سوق النقد بطبيعة الحال بنوعية السياسة النقدية المطبقة و يركز على عامل أساسي، مهم هو سعر الفائدة و العوامل التي تؤثر عليه سواء محلية أو خارجية تمكن التعامل في معرفته بحركات و اتجاه أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: أهمية سوق النقد:

يعتبر سوق النقد رافدا هاما للتمويل قصير الأجل، لأنه يوفر الفرصة للمقترضين بالحصول على الأموال اللازمة بالأجل القصيرة فهي أموال تخص مستثمرين يرغبون باستثمار أموالهم على درجة عالية من الأمان، و في أصول مالية سريعة التسيير و في ظل هذا فإن سوق النقد يلعب دورا فعالا على مستوى الاقتصاد القومي من زاويتين:

- يؤدي السوق النقدي دورا فعالا في تخطيط السياسة النقدية للدولة، و يكون ذلك من خلال دور البنك المركزي في تغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل، إذ يستطيع التحكم في احتياط البنوك التجارية التي تلعب دورا قياديا في هذه السوق، أن تحكم البنك المركزي المباشر في معدلات الفائدة قصيرة الأجل تمنحها البنوك التجارية، و تمكنه من السيطرة غير المباشر على معدلات الفائدة طويلة الأجل أيضا.
- يستطيع البنك المركزي التأثير أيضا على السوق النقدي، من خلال عاملين هما العامل المتعلق بسياسة إعادة الخصم، و يكون ذلك بقيام البنك المركزي بخصم ما لدى البنوك التجارية من كمبيالات و أذونات مقابل فائدة يتقاضاها البنك المركزي نظير خصمه لهذه الأوراق، أما العامل الثاني و المتعلق بعملية السوق المفتوحة، و يكون ذلك بقيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية، أو شرائه للأوراق المتداولة في أسواق النقد أو رأس المال حسب الحاجة وفقا لما تتطلبه عمليات التضخم و الانكماش للمحافظة على الاستقرار النقدي و الاقتصادي للدولة.¹

الفرع الثالث: مزايا سوق النقد:

يتسم سوق النقد ببعض المزايا من أهمها المرونة العالية، حيث تنخفض تكاليف إجراءات إتمام الصفقات المالية، كما يتميز أيضا بانخفاض درجة المخاطرة فيه، و ذلك لسببين أولهما انخفاض درجة المخاطرة، و التي تنشأ عن احتمال هبوط أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه، و ثانيهما تدني درجة مخاطرة الدين ذاته، و هي تلك المخاطرة التي تربط باحتمالات قدرة المدين على سداد دينه في موعد استحقاقه.

الفرع الرابع: الأوراق المتداولة في سوق النقد:²

هناك عدة أوراق يمكن حصرها فيما يلي:

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، مرجع سابق ذكره، ص.37.

² نفس المرجع السابق ذكره، ص 4-41.

(1) أمر السحب القابل للتداول:

استحدث في بعض الدول نوع من الودائع المصرفية تجمع بين مزايا الودائع الجارية و ودائع التوفير، حيث يكون فيه للمودع الحق في تحرير أمر سحب قابل للتداول في الوقت الذي يمكنه فيه الحصول على فوائد رصيد تلك الوديعة، و يتميز هذا النوع من الودائع على الودائع الجارية بأنه يؤدي نفس العرض كما يتولد عنه بعض العائد.

(2) شهادات ايداع قابل للتداول:

هي شهادات شخصية يصدرها البنك، و لا يعطي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من البنك المصدر، الا في تاريخ الاستحقاق، أما قبل ذلك التاريخ فانه لا سبيل في أمام حاملها سوى العرض للبيع في السوق الثانوي، و الذي يتضمن البنوك التجارية و بيوت السماسرة و التي تتعامل في مثل تلك الشهادات طالما أن هذا النوع من الشهادات غير شخصي فإن معدل الفائدة و تاريخ الاستحقاق يتحددان بواسطة البنط دون تدخل العملاء.

(3) الكمبيالات المصرفية:

تمثل الكمبيالات المصرفية تعهد كتابي بإعادة مبلغ اقترضه شخص من إحدى البنوك، و يمكن للبنك الاحتفاظ بالتعهد حتى تاريخ الاستحقاق، كما يمكن بيعه لطرف آخر، و في كل مرة يحصل المشتري على خصم يمثل في حقيقة أمره معدل الفائدة على الاستثمار في الكمبيالة، و في تاريخ الاستحقاق يحق لحامل التعهد استرداد قيمته من محرر.

(4) الأوراق التجارية:

و هي عبارة عن سند تعهد غير مضمون من قبل مصدر، و فيه المصدر يدفع مبلغ محدد و تاريخ محدد للشراء، و في هذه الحالة يكون الضمان الوحيد هو قدرة المقترض الادارية و الثقة الائتمانية فيه، و الاوراق التجارية من أدوات الاستثمار التي تعطي لحاملها دخلا ثابتا و تصدر بصيغة لحامله، على أساس سعر الخصم مثل اذونات الخزينة، لكنها تختلف عن باقي أدوات الاستثمار قصيرة الجل، من حيث انها تصدر في معظم الأحيان غير مضمونة.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار الأوراق المالية.

الفرع الأول: الناتج الاجمالي المحلي:

هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة محليا داخل حدود الدولة، و هو مؤشر الحالة الاقتصادية فكلما زاد كلما دل ذلك على انتعاش أسواق راس المال و العكس، و لكن حتى تزيد الفائدة هنا في التغيير لمحل الأوراق المالية، فيجب تقسيمه الى المكونات التالية:

- الانفاق الاستهلاكي.
- النفاق الاستثماري.
- الفرق بين الاستيراد و التصدير.

الفرع الثاني: السياسة النقدية:

البنك المركزي يدير السياسة النقدية من خلال عدة أدوات، عمليات بيع و شراء السندات الحكومية و اذونات الخزينة من خلال عمليات السوق المفتوحة و سعر الفائدة الذي يقرض به البنوك، و المعروف أن سعر الخصم يتطلب احتياطي قانوني من البنوك، و هناك دراسات عديدة أثبتت أن هناك علاقة ارتباط بين السياسة النقدية و بين مستوى المالية، حيث أن زيادة المعروض النقدي له تأثيرين، الأول ايجابي، حيث أن زيادة

المعروض النقدي يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، الأمر الذي يشجع على الاستثمار، و من ثم زيادة المعروض النقدي الى زيادة التضخم مما يؤدي الى انخفاض أسعار الأوراق المالية.¹

الفرع الثالث: السياسة المالية:

الحكومة تستخدم أدوات السياسة المالية متمثلة في الضرائب و الانفاق الحكومي للتأثير على الطلب الاجمالي و النشاط الاقتصادي مما يكون له تأثير على الأوراق المالية.²

الفرع الرابع: معدل التضخم:

معدل التضخم مهم جدا لأنه معدل العائد المطلوب على الاستثمار و الذي يستخدم كمعدل خصم في نماذج ستعير الأوراق المالية.

و بالتالي فإن زيادة التضخم مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي الى زيادة العائد المطلوب، و من ثم انخفاض أسعار الأوراق و العكس صحيح.³

الفرع الخامس: سعر الصرف:

إن تأثير المتغيرات العالمية على الاقتصاديات المحلية، و كذا تطبيق آليات السوق الحر من خلال الخصخصة، كل ذلك أدى الى زيادة أهمية سعر الصرف كأحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية المؤثرة على أسعار

¹ أسماء هنوس، فعالية الأسواق المالية والبنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2015، ص.28.

² نفس المرجع، ص 29.

³ نفس المرجع، ص 30.

الأوراق المالية، حيث أن تقلب سعر الصرف يؤثر على قوة الدول على الاستيراد و التصدير، و بالتالي يؤثر على النشاط الاقتصادي للدول و الذي بدوره يؤثر على أسواق الأوراق المالية.¹

المطلب الرابع: هيكل الأسواق المالية:²

تعدد هياكل الأسواق المالية من أسواق أولية، و ثانوية، و ثالثة و رابعة، و أهمها المتدخلون في هذه الأسواق، و سنبرز هذا في كل ما يلي:

الفرع الأول: السوق الأولي (سوق الاصدار).

يقصد بالسوق الأولي، السوق التي تخلقه مؤسسة متخصصة تعرض فيها للجمهور أوراقا مالية قامت بإصدارها لأول مرة لحساب منشأة أعمال موجهة أوجهة حكومية، و عادة ما يطلق على هذه المؤسسة ببنك الاستثمار، الذي عادة ما يكون مؤسسة مالية متخصصة مثل مؤسسة مارلنش و مؤسسة بوسطن ستايلي في الولايات المتحدة الأمريكية و في الدول التي تتسم سوق أوراق مالها بالصغر قد تتولى بعض البنوك التجارية العاملة فيها مهمة الاصدار، و لا يعد بنك الاستثمار الوحيد لإصدار و تصريف الأموال المالية، فهناك طريقتان أخرايتين هما:

✓ الأسلوب المباشر: المتمثل في قيام الجهة المصدرة الأوراق المالية بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين

مثل المؤسسات المالية الضخمة كي تبيع لها الأسهم أو السندات التي أصدرتها.

✓ الأسلوب المراد: تتبعه وزارة الخزانة الأمريكية بتصريف ما تصدره من أوراق، و بمقايضات تتم دعوة

المستثمرين المحتملين لتقديم عطاءات ذات السعر الأقل فالأقل.

¹ نفس المرجع، ص 34.

² عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 330.

الفرع الثاني: السوق الثانوي:

السوق الثانوي هو الذي يمكن المستثمرين من المتاجرة فيما بينهم في الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل الأسواق الأولية، و يجب أن نلاحظ متحصلا تباع الأوراق المالية تذهب مباشرة لحملة الأوراق المالية و ليس للشركات كما يحدث في السوق الأولية، و يمكن تقسيم السوق الثانوية الى نوعين:

1. الأسواق المنظمة: يقصد بها البورصات التي يتم بها تداول الأوراق المالية المكتملة الشروط بعد الاكتتاب فيها من قبل بعض حاملي هذه الأوراق و بين مستثمر آخر بالبيع أو الشراء نتيجة لما توفره من أموال سائلة لحملة الأسهم.

2. الأسواق غير المنظمة: هي أسواق التفاوض حيث تتعامل في الأوراق المالية خارج البورصة (الأسواق المنظمة) و تتم اجراءات التعامل من خلال شبكة الاتصالات واسعة النطاق بمساعدة الحاسوب الآلي، و عادة ما يجري التعامل في الأوراق المالية غير المسجلة في البورصة، و قد تزايد دور هذه الأسواق لدرجة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر ثاني أكبر سوق بعد بورصة نيويورك، و لندن و تاوان.

الفرع الثالث: السوق الثالث والرابع:

هنا نميز بين نوعين من الأسواق و هي السوق الثالث و الرابع و نبرزها فيما يلي:

1. السوق الثالث: و هو قطاع من السوق غير المنظم بمعنى أن صفقات بيع و شراء الأموال المالية تتم خارج البورصة، و يتم التعامل من خلال أعضاء من بيوت السمسرة خارج أعضاء السوق المنظمة و هذه الأسواق على استعداد أو بيع الأوراق المالية بأي كمية، و كذلك نجد أنه من حق أعضاء بيوت السمسرة التعامل في الأوراق المالية المسجلة في السوق المنظم، بينما أعضاء السوق المنظم خاصة في السوق غير المنظمة من المؤسسات الاستثمارية الكبيرة. و من أهم أسباب وجود هذه السوق اعتقاد العملاء بأن تنفيذ العمليات يتم

بسرعة كبيرة و أيضا امكانية التفاوض في مقدار العمولة التي يحصا عليها أعضاء بيوت السمسرة على حد

الحصول على تخفيضات مغرية.¹

2. السوق الرابع: يشبه السوق الثالث في أن الصفقات تتم خارج السوق المنظمة، غير أن التعامل يتم عن

طريق الاتصال المباشر بين المؤسسات الاستثمارية الكبيرة و بين الأفراد الأغنياء دون الحاجة لأعضاء بيوت

السمسرة، و مما يسهل هذا الاستثمار وجود شبكة قوية من الاتصالات سواء عن طريق الهاتف ذو

الحاسوب، و بالتالي يمكن القول أن أهم أسباب وجود هذا السوق هو الحد من العمولات التي تدفع

السماسرة، فالجدير بالذكر ما قد يتم الاستعانة به بوسيط لا تمام الصفقة و المعروف أن أعباء الوسيط

تكون أقل بكثير من تكلفة و عمولة السماسرة.²

المبحث الثالث: الوظيفة المالية وأساسيات التمويل

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة، فلا تمكن لأي مؤسسة أن تقوم

بنشاطاتها من انتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف أخرى دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط و

أوجه الاتفاق المتنوعة.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وأهدافها³

الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالية

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، مرجع سابق ذكره، ص 40.

² نفس المرجع، ص 41.

³ يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي 2012 ص 207

من بين تعاريف الوظيفة المالية ما يلي:

- ❖ الوظيفة المالية هي تلك الوظيفة التي تهتم بالنقدية.
- ❖ هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة و ادارة هذه الأموال.
- ❖ هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار و في مجال التمويل.

نلاحظ أن التعريف الثلاث هو تعريف أكثر شمولية للوظيفة المالية خصوصا في ظل تطور المؤسسة و تشابك علاقاتها مع المتعاملين الاقتصاديين و بالتالي زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل أي مؤسسة اقتصادية و حتى يتم أداء الوظيفة المالية يجب على القائمين عليها الأخذ بعين الاعتبار أن أي قرار أو اجراء مالي يجب أن يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى الادارة الى تحقيقه.

الفرع الثاني: أهداف الوظيفة المالية

ان أهداف الوظيفة المالية ليست سوى صورة عن الأهداف المسطرة و المرجوة من قبل الأطراف المعنيين بنشاط المؤسسة و الذين يتمثلون في الملاك المديرون العاملون و المجتمع و هي أيضا تعكس اضافة الى ما سبق هدف مستقل بذاته هو السيولة و سنحاول ابراز أهداف الوظيفة المالية بالنسبة لكل طرف من الأطراف السابق ذكرها.

(1) هدف الادارة:

عادة ما تعتبر الادارة الوكيل لأصحاب المؤسسة أو ملاكها و لهذا فهي تسعى دوما الى خدمة و رعاية مصالحهم و بالتالي فهي تسعى الى تحقيق الهدف المسطر من قبل هؤلاء الملاك و الذين يسعون الى تحقيقه و من ثم فان الادارة تسعى بدورها الى مساعدة المالك على تعظيم ثروتهم خصوصا و اذا كان لهم نصيب أو نسبة من الأرباح الخاصة بالملاك و بالتالي كلما زادت أرباح الملاك زادت معهم أرباحهم.

و الادارة ليست مسؤولة فقط أمام الملاك بل هي أيضا تشعر بالمسؤولية تجاه العمال و المجتمع أيضا، و هذا باستخدام الموارد المالية المتاحة لديها من أجل تحسين ظروف العمل و كذا أجور العمال.

(2) هدف الملاك:

باعتبار أن الملاك هم أصحاب المؤسسة فهم أول مستفيد من تطور المؤسسة و استمرار نشاطها و بالتالي فمن الضروري أن تحقق النشاط هدفهم و عموما فان الملاك يسعون دائما الى تعظيم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم و هم ما يعبر عنه أحيانا بتعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروتها و بالتالي نجد أن ملاك المؤسسة يهتمون بمتغيرات عديدة مثل مقدار العائد المستولى عن نشاط المؤسسة، توقيف حدوثه، مدى استمراره.

(3) هدف العاملين:

يضيف سعي العاملين الى تعظيم ثروتهم هدفا جديدا للقرارات المالية فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي أن تخصص بالكامل لاقتراحات استثمارية تهدف فقط الى تعظيم الربح و ثروات الملاك أو الادارة أو كلاهم بل ينبغي تخفيض جزء منها الى مجالات تساهم في تعظيم ثروات العاملين كرفع مستوى الأجور و الاستثمار في برامج الأمن الصناعيين يضاف الى ذلك مراعاة عدم التعارض مع أهداف الملاك.

(4) هدف تحقيق سيولة كاملة:

يجدر بنا الإشارة هذا إلى أن الإفراط في الاهتمام بالربحية يؤدي إلى الأضرار بهدف السيولة و العكس صحيح فالإفراط في الاهتمام بالسيولة يؤدي إلى الأضرار بهدف الربحية إذا أنه عندما تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بأموال تزيد عن الحد المناسب سيؤدي ذلك إلى انخفاض من أرباحها نتيجة تجهد الأموال و عدم الأموال و عدم استثمارها كما أن قيام المؤسسة باستثمار لمختلف أموالها دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف التزاماتها سوف يؤدي إلى انخفاض سيولتها و بالتالي الأضرار بسمعة المؤسسة الائتمانية.

اذن على الوظيفة المالية في المؤسسة أن تسعى إلى تعظيم ثروة الملاك أو طالما لا يتعارض هذا مع المصلحة الذاتية لأعضاء الإدارة أو مع أهداف العاملين، كما عليها الأخذ بعين الاعتبار معيار السيولة وتحديد مستواها الأمثل كونها يحدد على أساسها القدرة الائتمانية للمؤسسة و بالتالي سمعتها المالية.

المطلب الثاني: ماهية التمويل

التمويل هو تجسيد امكانيات مالية، للقيام بعمل ما في مجال معين سواء كان في مشاريع اقتصادية أو اقتناء تجهيزات معينة لتحقيق لمنفعة مستقبلية و تمويل المشروع يشير إلى كل المصادر و الوسائل الاستثمارية الضرورية لتلبية الاحتياجات المالية لوحدة اقتصادية معينة، هذه الاحتياجات المالية تتمثل في القروض المخصصة لعملية التمويل و التي تختلف حسب مدتها من طويلة، متوسطة و قصيرة الأجل.¹

¹ د. عبد الوهاب أحمد يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سابق ذكره ص 192

كما يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس و الحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال و كيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية وهو عملية التجميع لمبالغ مالة ووضعتها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة و مستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة و هذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي و تجسيد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين:

❖ جانب الخصوم: يظهر في الموارد.

❖ جانب الأصول: يظهر في استخداماتها.

فهو الأسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع ما.¹

المطلب الثالث: أنواع التمويل ومخاطره

الفرع الأول: أنواعه:

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا و التي ترصد من خلالها أنواع التمويل:

❖ من زاوية المدة التي يستغرقها:

¹ د عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره 193

1- تمويل قصير الأجل: و يقصد به الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور و شراء المواد و التوسع الموسمي و غيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية و التي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها.

2- تمويل متوسط الأجل: و تتراوح مدته من سنتين الى خمسة سموات موضوعه في الغالب يخص تمويل المشتريات و المعدات و الآلات الخاصة بالربحية و المنتظرة من هذا التمويل و التي يتعين على وفاء القرض.

3- تمويل طويل الأجل: ينشأ من الطلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت و تزيد مدته عن خمس سنوات تمثل عمليات التوسيع.

❖ من زاوية مصدرها الحصول عليه، و يقسم الى:

أ- تمويل ذاتي: التمويل الذاتي هو وسيلة تحويلية جد هامة و هي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء الى أي عميل آخر.

ب- تمويل خارجي: يكون هذا التمويل بلجوء المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأس مالها بطرح أسهم جديدة في السوق.

❖ من زاوية العرض الذي يستخدم من أجله

أ- تمويل الاستغلال: يصنف الى تلك الموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات و المعاملات قصيرة الأجل و التي تتعلق بتنشيط الدورة الانتاجية في المؤسسة.

ب- تمويل الاستثمار: و يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة و توسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات و التجهيزات و ما يليها من العمليات التي تؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.¹

الفرع الثاني: مخاطر التمويل:

إن القرار لاختيار لأي مشروع يهدف بالدرجة الأولى الى توليد أكبر قدر من الأرباح من خلال الاستثمار المختار، الا أن هذا القرار لا يخلو من المخاطر، حيث أن المؤسسة تولي اهتماما كبيرا بحجم المشروع نوعية الآلات و الكفاءات التي يستجوبها هذا الاستثمار و كذلك حجم الأموال الكافية لتمويله، و قد تلجأ الى الاقتراض من الغير في حالة عدم كفاية أموالها الخاصة و هذا ما يعرض المؤسسة الى مجموعة من المخاطر تتمثل خاصة في الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة على عاتقها و التي تستوجب و تتطلب الخصم مهما كانت نتيجة الاستثمار، لهذا يجب على المؤسسة القيام بموازنة بين الشروط التي تميزها البنك أو المصدر الممول و الأرباح المتوقعة من خلال هذا المشروع، و هذا باستعمال أو دراسة نسب المردودية التي تقيس مدى قدرة الأموال المستثمرة على توليد الأرباح، لذا يجب أن تتجاوز معدل الفائدة المطبق في البنك أو الممول حتى تستطيع المؤسسة مواجهة التزاماتها اتجاه دائنها في الوقت المناسب، أي عند حلول آجال بالاستحقاق.²

المطلب الرابع: المؤسسات التمويلية

¹ عبد الغفار عبد السلام و آخرون، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة و النشر الأردن، 2001، ص 70

² يوسف حسن يوسف، مرجع سابق ذكره، ص 216-217.

المؤسسات التمويلية هي تلك تقدم التمويل لمن يحتاجه ضمن شروط و مواصفات محدد، و تقدم هذه المؤسسات برامج التمويل غالبا بهدف تحقيق الربح المتمثل بالفوائد و العمولات على القروض الممنوحة للجهة المستفيدة و التي تزيد عن المصروفات التشغيلية لمؤسسة التمويل، فيما تقدم بعض المؤسسات الحكومية و الأهلية برامج تمويلية غير هادفة الى الربح تهدف بشكل أساسي لعدم قطاعات محددة. و إضافة الى البنوك التجارية فإن العديد من المؤسسات المالية الأخرى تعمل في المجال التمويلي تؤثر بشكل واضح على النشاط الاقتصادي الانتماني، من أهمها:

- المصارف المتخصصة Spécialise Banks
- المصارف الاستثمارية investîmes Truro
- شركات التمويل المتخصصة special financing corporation
- شركات التأمين assurance compagnies
- بيوت القبول acceptante house
- وسطاء ماليون آخرون. other financent ¹

و تكمن أهمية هذه المؤسسات بكونها مكملة لعمل البنوك التجارية من خلال تقديمها للتمويل طويل الأجل الذي تحجم عنه البنوك التجارية، كما تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية في مجالات اختصاصاتها، إضافة الى لعب دور هام في النظام المالي للمجتمع و الذي يتكون من شبكة من الأسواق المالية و المؤسسات المالية و الشركات و الأفراد و رجال الأعمال و الحكومة التي بدورها تقوم بتكوين هذا النظام و تنظم و تضبط عملياته و تراقبه من خلال قوانين و أنظمة خاصة، حيث تعمل الحكومة على تنظيم عمليات هذه المؤسسات من منح القروض و الاستثمارات و الودائع و إدارة حقوق الملكية و التوسع الاقليمي، لأن هذه المؤسسات ذات علاقة

¹ اسماعيل أحمد الشناوي، د. عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، الاسكندرية، 2002، ص 201.

بالرفاهية الاقتصادية و تدل على درجة مدى متانة اقتصاد للدولة اضافة الى اهتمام الدولة بالحفاظ على أموال و مصالح الأفراد الذين يودعون أموالهم لدى المؤسسات المالية عموما حيث تشكل هذه الودائع المصدر الأساسي للقروض و برامج التمويل الذي تمنحه لطالبيه و تقوم المؤسسات المالية بدراسة قرارها بناء على طبيعة تخصصها و أهدافها و أهم المجالات التي تتعلق لها هذه القرارات هي إدارة الأصول و بخاصة محفظة القروض و الأوراق المالية، و إدارة الخصوم و إدارة رأس المال (حقوق الملكية)، إضافة الى الرقابة على النفقات و الاستراتيجيات و السياسات التسويقية، و تتكون أصول المؤسسات المالية بصفة أساسية من الأصول المالية (مستحقات لدى الغير، أسهم، سندات، قروض) بدلا من الأصول المادية كالمباني و الأجهزة و المواد الأولية كما في منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري و تستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال، كما تقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى.¹

خلاصة:

¹ اقتصاديات البنوك و النقود والأسواق المالية، مرجع سابق ذكره، ص 203.

لقد قمنا في هذا الفصل بتحديد الاطار النظري لأسواق المالية من حيث طبيعتها و عوامل نجاحها و هيكلها و أيضا الوظيفة المالية و أساسيات التمويل، و قد تم استخلاص ما يلي:

تتمتع الأسواق المالية بأهمية بالغة كإطار مؤسساتي قائم يعمل على تسهيل انسياب الأموال من المدخرين الى المستثمرين، و قناة توجيه و استخدام للموارد المتاحة بكفاءة على النحو الذي يحقق توفير مراد التمويل للاستثمار و توظيف الأموال و سد العجز بين المعروض من هذه المواد، و المطلوب عليها و خاصة في موطنها الأساسي في الدول الرأسمالية المتقدمة.

كما يقوم نشاط الأسواق المالية على أدوات مالية طويلة الأجل، سواء في شكلها التقليدي الذي رافق ظهورها كالأسهم بنوعها العادية و الممتازة، و كذا السندات و هي أوراق مالية غير متجانسة و هو الذي يشجع على تشجيعه و منح عدة مزايا للمتعاملين، إذ يسمح لهم باختيارات عديدة وفق مصالحهم و اتجاهاتهم، الأمر الذي يزيد من فعالية و مرونة الأسواق المالية.

و بالتالي نرى أن الأسواق المالية تلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية و خاصة في الاقتصاديات الحرة، حيث تعتبر التزاماتها المالية أو مديونيتها المالية أداة رئيسية لتحقيق أقصى ثورة للمساهمين في السوق.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك التنمية
الفلاحية والتنمية الريفية

BADR

تمهيد:

إن عملية القيام بمشروع استثماري مرهونة بالدرجة الأولى بتوفير التمويل اللازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية، و الاعانة المقدمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية، فنجد أن بعض القوانين تنص بمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائية و سبه جبائية ضمن شروط محددة، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تمد شكل الاعانة بمنحها نسبة معينة من تكلفة المشروع في إطار التقيد بالشروط المحددة، لكن في ظل ذلك ما زال مبلغ المساهمة الشخصية و مبلغ إعانة وكالة الدعم الممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غير كافيات لتكفية تكاليف المشروع المراد تأسيسه، و في معرفة ما مدى تطابق ذلك من الجانب التطبيقي، توقفنا عند معطيات أحد البنوك التجارية من خلال عينة لوكالة من وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ولهذا الغرض، سنتطرق في هذا الفصل لثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- المبحث الثاني: شروط و كيفية منح القروض لبنك الفلاحة لتمويل المؤسسات الاستثمارية.
- المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة لوكالة سيدي لخضر، مستغانم (طلب قرض).

المبحث الأول: عموميات عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت الى ميلاد بنك جديد متخصص في الزراعة و التنمية الريفية، إذ هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الساسي التجاري أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13 برأس مال قدره 2.2 مليار دينار، أما الآن فهو يعد شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 33 مليار دينار، مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة، بلغ عدد وكالاته سنة 1985 الى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتكون الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من:

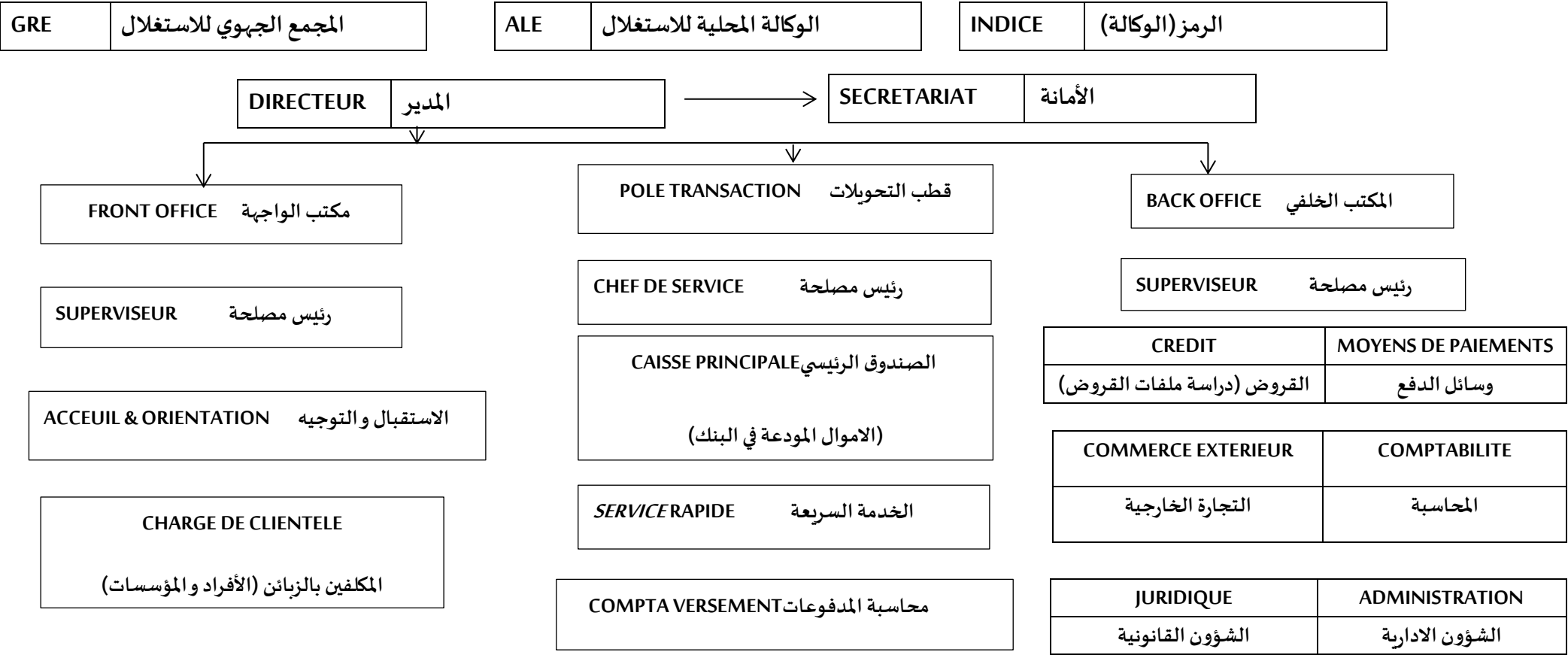
- الرئيس المدير العام
- السكرتارية.
- مفتش عام يتكون من عدة مديريات المفتشية الجهوية.
- نائب مدير عام خاص بمصلحة المستخدمين.
- نائب مدير عام بمصلحة الاعلام الآلي.
- نائب مدير العام خاص بمصلحة المحاسبة.
- نائب مدير عام خاص بمصلحة التجارة الخارجية

الشكل رقم 06 : رسم تخطيطي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

DIRECTION GENERALE ADJOINTE / ADMINISTRATION RT MOYENS

DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES

ORGANISATION COMMERCIAL AGENCY (OCA)



المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه:

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة.

من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نذكر:

- تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحولات اللازمة التطور التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق.
- التوسع و نشر الشبكة و الاقتراب من الزبائن و كذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية و الأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني و الخارجي.
- تحسين أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية.
- تقديم الوسائل المادية و التقنية حسب الاحتياجات.
- تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد.

الفرع الثاني: وظائف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أدى توسع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه و مهامه، و يمكن تلخيص هذه المعام فيما يلي:

- يقوم بكل الأنشطة الممهدة للزراعة و الصناعة الزراعية.
- يمول المشاريع الزراعية المختلفة.
- يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية.
- تنفيذ سياسة الائتمانيات القصيرة الأجل وفقا للقواعد الضابطة للمجال المصرفي.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- تسديد و استلام المدفوعات عن طريق الشبكات أو التحويلات، بالإضافة إلى باقي العمليات الأخرى للبنك.

- قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأدونات، المداخيل السنوية و الأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية.

- يساهم في جمع الادخار الوطني.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي.

المبحث الثاني: شروط وكيفية منح القروض من طرف البنك لتمويل المؤسسات الاستثمارية.

المطلب الأول: دراسة الجوانب العامة للزبون:

عند لجوء الزبون الى البنك من أجل الاقتراض، يقوم هذا الأخير بجمع عدد كبير من وجود نوعين من الزبائن

التي يتعامل معها البنك:

الفرع الأول: الخواص:

يقوم البنك باستقصاء معلومات حول:

- الوضعية العائلية، طبيعة المداخيل و مبلغها، أملاك خاصة (عقارات، سندات، أسهم...).

- الكفالات و الضمانات الاحتياطية.

- التكاليف العائلية الجارية (لباس، غذاء...)

و مصادر هذه المعلومات عديدة منها:

- مقابلة العميل لمعرفة نوع النشاط و مكان محله، قيمة القرض المطلوب.

- سجلات الزبون الى المصارف (حسابات جارية، حسابات التوفير).

- التقارير المالية.

- سمعة العميل.

- المداخل.

الفرع الثاني: المؤسسات.

أ- الشكل القانوني: يحدد الشكل القانوني للمؤسسة مسؤولية المساهمين إزاء الغير لاسيما الدائنين من

ناحية الالتزامات، فكل مؤسسة مكونة بطريقة قانونية و مهامها كان شكلها (SNC , SARL, EURL) يمكنها

الاستفادة من الاعتمادات البنكية من طرف البنوك.

ب- طبيعة النشاط: كل المؤسسات الانتاجية من مختلف القطاعات الاقتصادية يمكنها الاستفادة من

الاعتمادات البنكية.

المطلب الثاني: دراسة الجانب المالي للمقترض:

تستخدم دراسة التحليل المالي للمقترض من قبل أطراف مختلفة و هي:

• أطراف داخلية: و التي تعتبر الأهم و الأساسية في اتخاذ القرارات المالية أو الاستثمارية التي تخص

المؤسسة، و هذا من طرف المدير أو المسير المالي فيها.

• أطراف خارجية: من طرف المصرفيين أو رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو مصلحة

و تكون هذه الدراسة تخص:

• دراسة التقارير المحاسبية و الخصوم و دراسة حساب النتائج و أعباء الدورة و منتوجاتها، و تحليل

النتائج.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر – مستغانم.

المطلب الأول: بطاقة فنية وملف القرض.

1. بطاقة فنية:

المستفيد: مجمع الفلاحة SPPM , SODEA

شركة تجارية مختصة في انتاج الشتلات و تركيب الري، مقرها ولاية مستغانم.

الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة.

نشاط المؤسسة: أنتاج الشتلات الزراعية و تركيب الري.

رأس مال الشركة: 100.000 د.ج.

الادارة: SPA – SPPM * SODEASPA شريكين.

مانح القرض: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، مؤسسة اقتصادية عمومية رأس مالها 33000.000.000

د.ج.، مقرها الاجتماعي وكالة سيدي لخضر.

تجديد قرض قصير الأجل (Découvert).

2. ملف القرض:

1.2. اجراءات منحه:

قصد حصوله على قرض لإنتاج الشتلات، تقدم الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بملف، خلافا عما

ذكرنا سابقا من الوثائق اللازمة في مثل هذه الحالات و يتضمن ما يلي:

- القيمة الاجمالية للمشروع: 100.000 د.ج
- القيمة الاجمالية للقرض: 1000.000 د.ج
- محل القرض: إنتاج شتلات، و تركيب الري الفلاحي.
- الامكانيات المتوفرة:

جدول رقم 01: الامكانيات المتوفرة في ملف القرض

القيمة	طبيعة المعدات
1908.562.00	- معدات وأدوات
194.627.00	- معدلات نقل
5186.505.00	- معدلات الانتاج الأخرى

2.2. الخطوات التي يتبناها ملف القرض:

أ- بعد تقديم المؤسسة لملف القرض و بعد دراسته من طرف مصلحة الاستغلال، فإن هذه الأخيرة ستحوله مباشرة الى ادارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو رفضه، الى جانب إدارة المقدمة من طرف موظفي مصلحة الاستغلال و هذا بعد إجراء جميع التحليلات و الدراسات اللازمة لذلك.

ب- المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض الى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك و هو إدارة الوحدة التي تقوم بدورها حيث يقوم مديرها بإبداء رأيه فيما يخص هذا القرض.

ج- يقوم مدير الوحدة بدوره بتحويل الملف المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

د- في المرحلة الموالية يحول مدير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الى رئاسة البنك.

هـ- في المرحلة الأخيرة بعد دراسة المدير العام للبنك لملف القرض فإنه يحوله الى لجنة القرض

3.2. لجنة القرض: Le Guide de Crédit

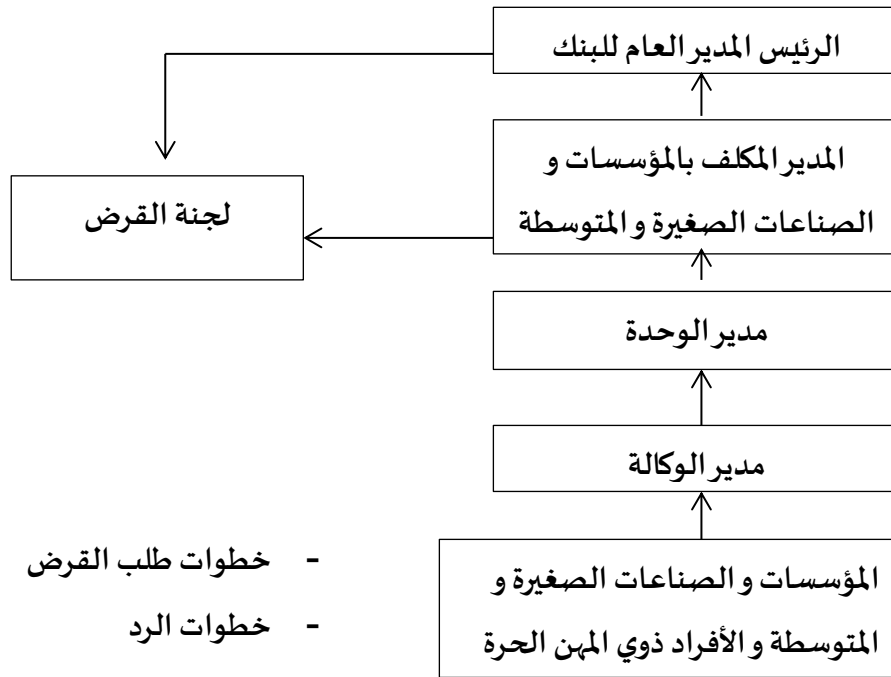
هي لجنة تتغير حسب مختلف المستويات، و تعتبر كمقياس حسب الأعضاء المكونة لها. من مكوناتها:

- لجنة القرض الخاصة بالوكالة: تتكون من مدير الوكالة إضافة الى موظف من مصلحة الاستغلال، و تتكون عندما تصل قيمة القرض المطلوب الى 250.000 د.ج
- لجنة القرض الخاصة بالوحدة: تتكون من مدير الوحدة إضافة الى نائب المدير المكلف بالاستغلال، و تقوم عندما تصل قيمة القرض المطلوب الى 500.000 د.ج.
- لجنة القرض الخاصة بالإدارة المكلفة: بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و هي تتكون من مدير الاستغلال بالإضافة الى المسؤول المكلف بالتجارة، و تقوم عندما تتجاوز قيمة القرض المطلوب 150.000 د.ج.

4.2. صلاحيات لجنة القرض:

- دراسة الطلبات لتمويل كل من الاستغلال و الاستثمار و إعطاء الموافقة الأولية للمدير.
- تقدم هذه الموافقة أو الرفض الى المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.
- يقدم المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الموافقة أو الرفض الى مدير الوكالة.
- وفي آخر مرحلة يقدم الرد الى المؤسسة الطالبة للقرض من طرف مدير الوكالة.

الشكل رقم 07: المستويات التي يمر بها طلب القرض.



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية

المطلب الثاني: التحليل المالي لملف القرض و خلاصة الدراسة:

بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق اللازمة الادارية منها و المحاسبية و المالية و الضريبية، بالإضافة الى طلب قرض مكتوب على ورقة و موقع عليها من قبل شخص مؤهل. يدرس هذا الطلب أولاً على مستوى الوكالة المعروفة قدرتها على تلبية الطلب في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف.

أما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطلب لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله الى المستويات الأخرى السابقة الذكر في المطلب الأول.

1) التحليل المالي لملف القرض:

على مستوى قسم القروض في البنك يقوم موظف (ة) المسؤولة عن هذا القسم بدراسة الوثائق و الميزانيات المالية و المحاسبية المقدمة من طرف المستفيد و المذكورة سابقا.

1.1. تحويل الميزانية المحاسبية الى ميزانية مالية:

بعد إعادة ترتيب و دراسة الميزانية المحاسبية لسنة 2010، و الميزانية المحاسبية لسنة 2011، سمحت لنا هذه الأخيرة بالحصول على الميزانية المالية لسنة 2010-2011 كما يلي:

جدول رقم 02: الميزانية المالية لسنة 2010-2011

الأصول	2010	2011	الخصوم	2010	2011

7172055	7692055	الأموال الدائمة:	9419009	7338694	أصول ثابتة:
7172055	7672284	أموال خاصة:			استثمارات
100000	100000	- رأس المال	2651429	1908562	- معدات و أدوات
10000	10000	- احتياطات	308808	194627	- معدات نقل
		قانونية	6458771	5186505	- تجهيزات أخرى
6935340	7024041	- نتائج قيد			للإنتاج و الاستغلال
		التخصص	-	49000	VIT
126715	538243	- فرق التقدير	8295939	9635633	الأصول المتداولة:
-	-	د.ط.أ:	924895	5527668	قيم الاستغلال
10542893	9253043	د.ق.أ:			قيم غير جاهزة:
3846878	1217554	- حسابات تجارية	-	48845	- حقوق الاستثمار
5076983	4375287	- مردودات	4032897	1491390	- زبائن
125432	2487542	- ضرائب و رسوم	1763606	1760649	- تسبيقات استغلال
353600	172660	- ديون الاستغلال			قيم جاهزة:
-	1000000	- تسبيقات بنكية	1574541	807081	- متاحات
16974327	17714948	المجموع	16974327	17714948	المجموع

2.1- حساب مؤشرات التوازن المالي:

✓ رأس المال العامل (FR) = أصول متداولة - د ق أ، أو أموال دائمة - أصول ثابتة.

✓ احتياجات رأس المال العامل: (BFR) = أصول متداولة - متاحات - د ق أ + سلفيات مصرفية.

✓ الخزينة (TR) = BFR - FR

جدول رقم 03: حساب مؤشرات التوازن المالي 2011/2010

المؤشر	2011	2010
FR	334	1029
BFR	334	1029
TR	0	2058

ان تحليل ميزانية 2010 و الوضعية المحاسبية المتوقعة بـ 2011/11/30، و بعد إعادة الترتيب سمحت لنا بإثبات أن الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة بأن النشاط المودع (confie) لسنة 2011 دقت حوالي 842531800 د.ج، و هذا يظهر الوضعية التوازنية من خلال تغطية الموارد الدائمة (الأموال الدائمة) الاجمالية للأصول الثابتة.

نتائج السنة المالية 2011 توضح لنا أن رأس المال العامل موجب، أي أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل، و هذا مؤشر ايجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد.

3.2- تحديد النسب المالية اللازمة:

أ- نسب السيولة:

$$\text{نسبة السيولة 2010} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{نسبة السيولة 2010}} = \frac{8295939}{10542893} = 0.89$$

د.ق. اجل

نلاحظ أن نسبة السيولة أقل من الواحد فهي في حالة سيئة و خطيرة و علمها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة، أو رأسمالها الخاص، أو تخفيض ديونها القصيرة و زيادة أموالها المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة 2011} = \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{نسبة السيولة 2011}} = \frac{9635633}{92530433} = 1.03$$

د.ق. اجل

نلاحظ أن نسبة السيولة أكبر من الواحد، هذا يدل على أن رأس المال العامل موجب و أن الأصول متداولة مغطاة بجزء من الموال الدائمة.

ب- نسب المردودية:

من النسبتين السابقتين نسجل زيادة ايجابية في نسبة السيولة، هذا ما يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها في سنة 2004.

جدول رقم 04: حساب نسب المردودية

نسب المردودية	2011	2010
نسبة المردودية التجارية	$\frac{53800}{16925327} = 0.03$	$\frac{126415}{21099297} = 0.006$
نسبة مردودية الأموال الخاصة	$\frac{538000}{7672000} = 0.07$	$\frac{126415}{7172000} = 0.017$
نسبة الديون = الديون الأموال الخاصة	$\frac{9253000}{7672000} = 1.2$	$\frac{9325000}{7172000} = 1.11$

ملاحظات الدراسة:

- نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة تسجل انخفاضا حساسا خلال سنة 2011.
- أما بالنسبة للمردودية الصافية فهي غير مهمة للدراسة.
- بالنسبة لمردودية الديون نلاحظ أن الأموال الخاصة لسنة 2011 غير قادرة على تغطية الديون و التزامات المؤسسة.

طاقة التمويل الذاتي:

طاقة التمويل الذاتي لـ 2010 = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الاهتلاك + مخصصات المؤنات – فائض القيمة المتنازل عن الاستثمارات.

$$5123000 = \text{CAF}_{2010} \quad 4995535 + 126415 = \text{CAF}_{2010}$$

$$8138000 = \text{CAF}_{2011} \quad 7600000 + 538000 = \text{CAF}_{2011}$$

ملاحظات:

- نلاحظ أن طاقة التمويل الذاتي قد ارتفعت سنة 2011 و هي بالغة الأهمية و المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات الخزينة، فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها، و يستعمل هذا المبلغ في:
- إمكانية تمويل الاستثمارات و بالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة.
- إمكانية دفع فوائد الأسهم و السندات.
- إمكانية تصحيح أو تعديل عدم طفاية رأس المال الصافي، أي تحقيق شروط التوازن الدائم، برفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.
- إن هذا القرض القصير الأجل و الذي قيمته 1000.000 د.ج يسمح بمواجهة احتياجات الخزينة.

2. خلاصة الدراسة ورد البنك: (القبول).

بعد الاطلاع على ملف القرض و دراسة الجوانب التقنية و الاقتصادية للقرض و تحليل ميزانتي السنتين التي تسبق تاريخ طلب القرض، قرر بنك الفلاحة و التنمية الريفية ما يلي:

- لمدة ثلاث سنوات من القرض لم نجد أي صعوبة تذكر في تعاملنا مع المستفيد (SODEA – SPPM) سواء من ناحية استعمال القرض أو من ناحية التسديد، شرفنا بتعاملنا معه بدفع قيمة القرض في مواعيد الاستحقاق، و بالتالي كان ردنا قبول طلب المستفيد، و هذا بمراسلة من قبله موجهة الى طالب القرض صادرة بتاريخ 2012/01/25، و بالتالي تضمنت ما يلي:

مبلغ القرض الممنوح = 1000.000 د.ج.

- أما فيما يخص الضمانات، ثم أخذ الاجراءات التالية:
 - قيمة المبلغ بالعملة الصعبة: 5304 أورو.
 - قيمة المبلغ بالدينار الجزائري: 500.000.00 د.ج.
 - معدل الفائدة المطبق، 9%
 - مدة التسديد: كل 3 أشهر لمدة سنة.
 - معدل فائدة التأخير: 11%
- تسجل هذه الموافقة، و يسمى الموافقة أو السماح بمنح القرض.

خاتمة:

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين و لكنها أصبحت عملية يومية تضم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات، فمن خلال هذا الفصل التطبيقي تعرفنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و على مكانته المرموقة التي احتلها بين مختلف البنوك الداخلية كانت أو خارجية، و عرفنا أن القروض البنكية تعتبر أهم مصادر لتمويل المشاريع، الذي تخضع لجملة من الشروط من بينها الفائدة و الضمانات، و يركز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض باستعمال التحليل المالي. فيقوم البنك بهذا التحليل و التقييم من خلال البيانات و المعلومات التي يقدمها صاحب المشروع في ملف طلب القرض و قياس القدرة على تسديد القرض و المردودية المالية و الاقتصادية للمشروع.